Distribution: Restricted EB 2004/82/R.15 /Rev.1 9 September 2004
Original English البند 9 (ب) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثمانون

روما، 8–9 سبتمبر/أيلول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية

من أجل

برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة عمليات الصندوق في سري لانكا iv

خريطة منطقة البرنامج v

موجز التمويل vi

موجز البرنامج vii

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق **1**

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 3

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع سري لانكا 4

الجزء الثاني – البرنامج **6**

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 6

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 6

جيم – عناصر البرنامج 7

دال – التكاليف والتمويل 10

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 12

واو – التنظيم والإدارة 13

زاي – المبررات الاقتصادية 14

حاء – المخاطر 14

طاء – الأثر البيئي 15

ياء – السمات الابتكارية 15

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني **15**

الجزء الرابع – التوصية **16**

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها **17**

APPENDIXES

الذيول

I.	COUNTRY DATA البيانات القطرية	1
II.	PREVIOUS IFAD FINANCING IN SRI LANKA التمويل السابق للصندوق في سري لانكا	2
III.	LOGICAL FRAMEWORK الإطار المنطقي	3
IV.	ORGANIZATION AND MANAGEMENT إدارة وتنظيم البرنامج	5
V.	ORGANIZATION CHART الهيكل التنظيمي	10

معادلات العملة

وحدة العملة	=	روبية سري لانكية
1.00 دولار أمريكي	=	98.25 روبية سري لانكية
1.00 روبية سري لانكية	=	1.03 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية

السنة المالية

1يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة عمليات الصندوق في سري لانكا

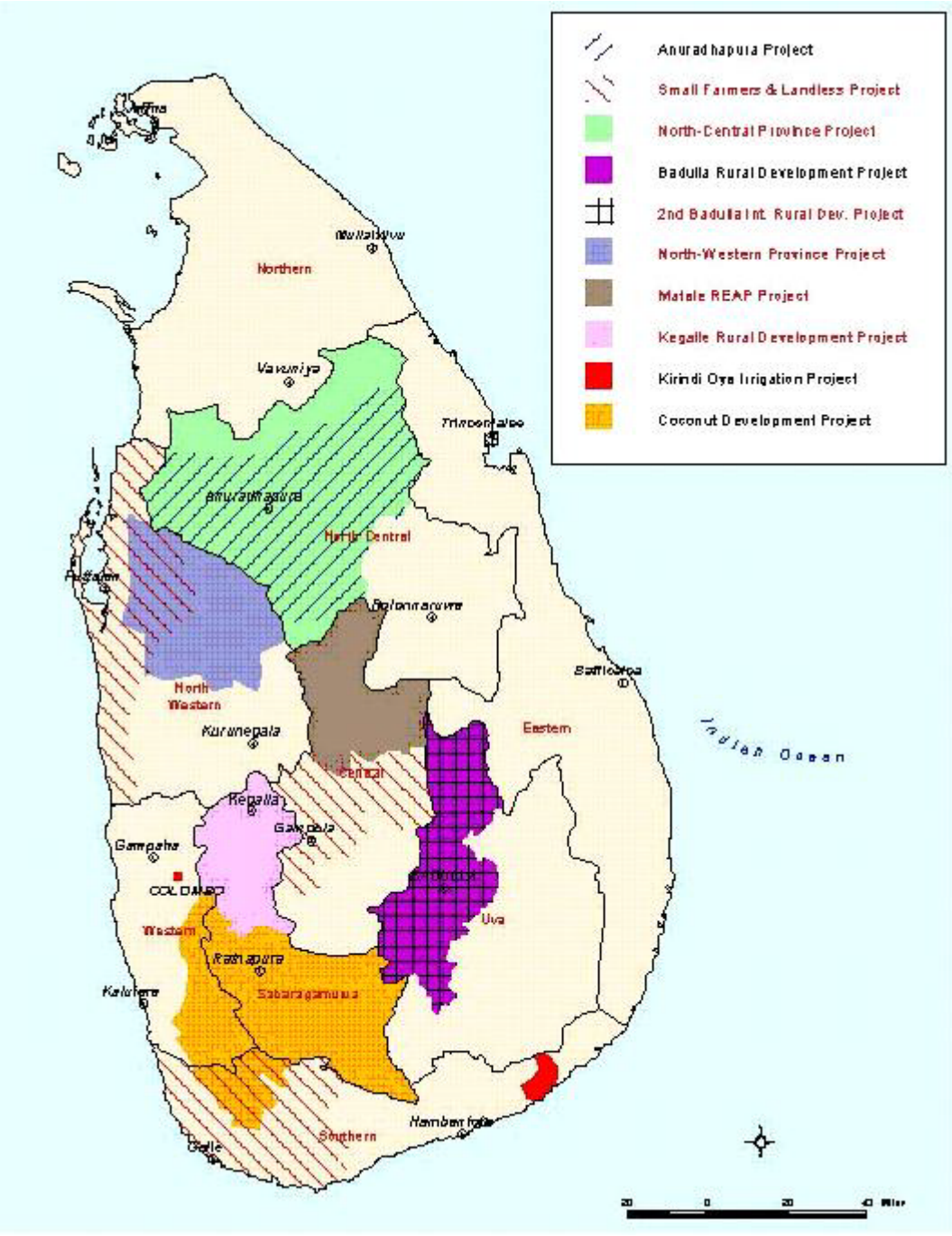

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة منطقة البرنامج

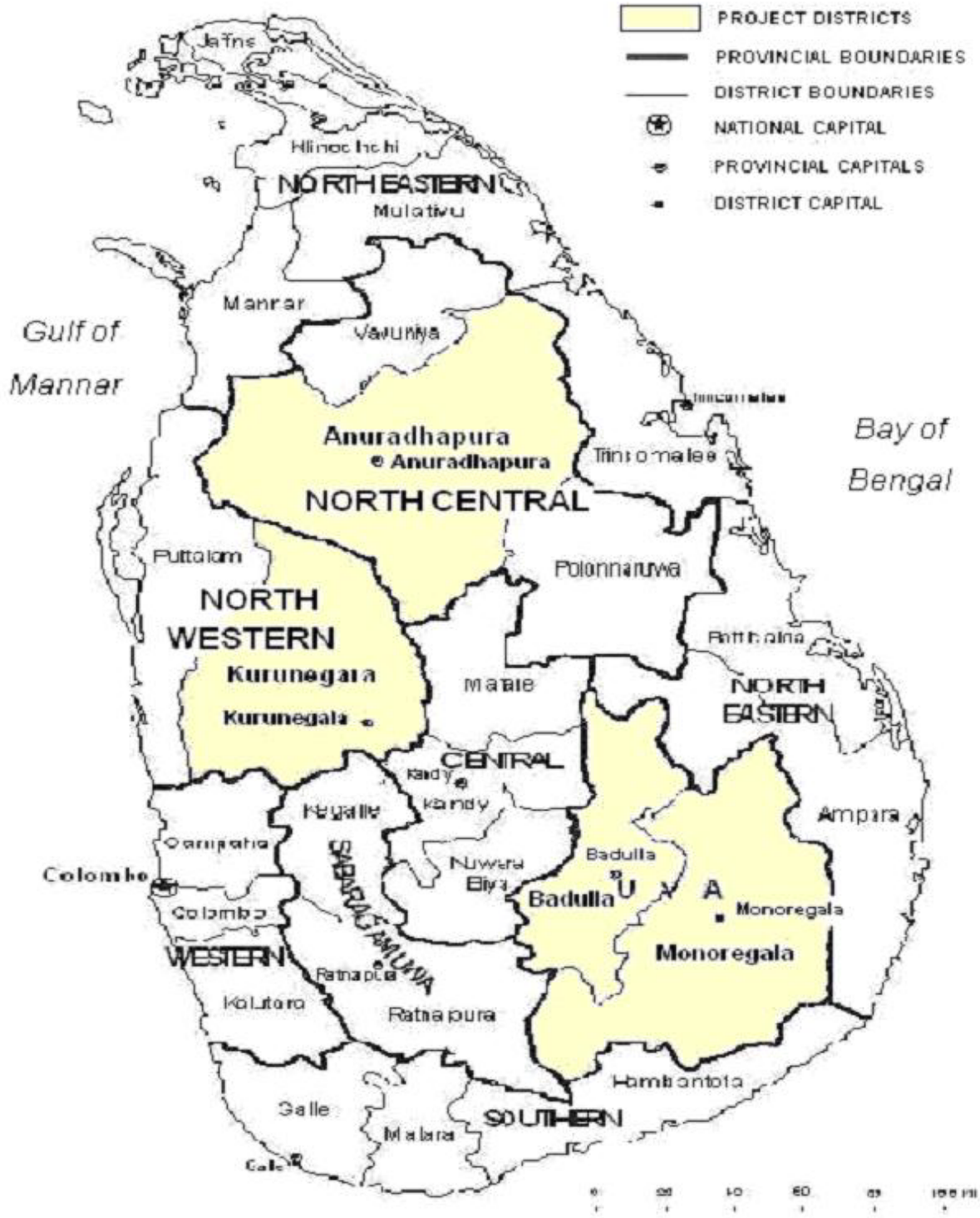

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية

برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة

موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني والأراضي والري
التكلفة الكلية للبرنامج:	30.40 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	15.10 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 21.97 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	000 240 وحدة من حقوق السحب الخاصة (بما يعادل 200 339 دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	يكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	الوكالة الكندية للتنمية الدولية؛ مصرف اليابان للتعاون الدولي؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ برنامج الأغذية العالمي
قيمة التمويل المشترك:	الوكالة الكندية للتنمية الدولية: 100 963 دولار أمريكي مصرف اليابان للتعاون الدولي: 1.14 مليون دولار أمريكي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 1.50 مليون دولار أمريكي برنامج الأغذية العالمي: 1.06 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	الوكالة الكندية للتنمية الدولية: منحة مصرف اليابان للتعاون الدولي: قرض بفائدة قدرها 2.2% سنويا وفترة سداد مدتها 30 سنة، بما فيها فترة سماح مدتها 10 سنوات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: منحة برنامج الأغذية العالمي: منحة معونة غذائية
مساهمة المقترض:	1.73 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.70 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	البنك الدولي

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ يستهدف البرنامج فقراء الريف في المناطق الجافة (أي المناطق التي يصل فيها معدل هطول الأمطار إلى 800 1 ملليمتر في السنة)، الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ قدره 12–15 دولارا أمريكيا للفرد في الشهر؛ ويمثل هؤلاء السكان 25–32 في المائة من مجموع سكان القطر. وسوف يستهدف في البداية الأسر الفقيرة في أربع مقاطعات (انورادابورا وبادولا، وكورنغالا، ومونيراغالا) التي يتركز فيها الفقر بمعدلات مرتفعة. وستشمل أنشطة البرنامج 077 1 قسما (غراما نهاداري) تضم 500 255 أسرة. وسيعود البرنامج بالفائدة على 000 80 أسرة، تشمل: (أ) الأسر التي تملك أقل من آكر يستخدم في زراعة محصول واحد من الأرز سنويا مع زراعة المحاصيل في المرتفعات والبساتين المنزلية لتكملة احتياجات الاستهلاك وكسب الدخل؛ (ب) الأسر التي تمتلك مزارع في المرتفعات فقط بجانب البساتين المنزلية، لاسيما الأسر التي يعولها الصغار أو النساء والتي تعاني نقصا مزمنا في اليد العاملة؛ (ج) الأسر المعدمة التي تعيش خارج القرى وتعتمد في معيشتها على الزراعة الانتقالية (الشينا) في أراضي التعديات. وسوف يشكل الشباب والنساء مجموعة مستهدفة خاصة تسليما بما يتحملونه من مسؤوليات وما يتمتعون به من قدرات في استغلال السبل المعيشية في الأراضي الجافة. وسوف يولي البرنامج اهتماما خاصا للأشخاص ذوي الأصول المتدنية بغرض دمجهم في المجموعة المستهدفة.

لماذا هم فقراء؟ السبب الرئيسي للفقر في المناطق الجافة هو انخفاض الإنتاجية بسبب مجموعة من المشكلات التي تشمل قلة الائتمانات وندرة التكنولوجيا المناسبة والبذور الجيدة وضعف الإقبال على استخدامها. وثمة عوامل أخرى تشمل تجزؤ حيازة الأراضي، وارتفاع خسائر ما بعد الحصاد (تقدر بنسبة 40%)، وعدم استقرار أسعار المنتج وتقلب السياسات التجارية والقيود الماثلة أمام التسويق. وتغلب نظم الزراعة البعلية المعيشية على المنطقة بسبب عدم تأمين الوصول إلى الموارد (الأراضي والمياه)، والخدمات والأسواق. وتعتبر المساحة المزروعة بالأرز محدودة. كما أن مزارع الأرز صغيرة ومجزأة، ولا يكفي إنتاجها للاستهلاك المنزلي. وتلجأ الأسر التي لا تمتلك أراض لزراعة الأرز إلى زراعة محاصيل حقلية أخرى في أراضي المرتفعات الحدية، وزراعة البساتين المنزلية لتكملة احتياجات الاستهلاك وكسب الدخل، أو قد تلجأ إلى العمل الأجير، مع أن الطلب عليه محدود وغير منتظم. ويعتبر معدل البطالة، لاسيما بين الشباب، مرتفعا، مما يدفعهم إلى الهجرة الموسمية أو الدائمة. ويعتبر الوضع أكثر سوءا في مناطق المرتفعات بسبب الصعوبة الأشد في الوصول إلى الأسواق والخدمات وفرص العمل. وتوجد في المنطقة جيوب للنازحين الذين تضرروا من الصراعات الأهلية بشكل مباشر.

ماذا سيعمل البرنامج من أجلهم؟ سيساعد البرنامج الفقراء في المقاطعات المختارة على تحسين دخلهم وأحوالهم المعيشية بشكل مستدام وذلك من خلال تحسين إمكانية الحصول على الموارد (الأرض والمياه) والخدمات والتكنولوجيا المناسبة، بجانب توفير الصلات المناسبة بالأسواق. وسوف يدعم البرنامج إمكانات المؤسسات القاعدية بغرض زيادة قدرتها على المساومة. وسوف يروج البرنامج لاستخدام التكنولوجيا المحسنة لزيادة إنتاجية أراضي المرتفعات، إلى جانب زيادة المساحة المروية. وسيتم الربط بين الفقراء والأسواق الإقليمية والوطنية من خلال إقامة الشراكات بين المعنيين في القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية، إلى جانب تحسين البنية الأساسية للنقل ومرافق التسويق. وسوف تنفذ أنشطة مولدة للدخل مع تنمية المشروعات الفردية الصغيرة لتكملة الدخل من الزراعة وتوليد فرص العمل، لاسيما

من أجل النساء والشباب. وسوف يساعد حوار السياسات مع أصحاب الشأن، لاسيما الحكومة، على إزالة العقبات التي تعترض تحسين السبل المعيشية للفقراء في المنطقة الجافة وخلق الحافز على الاستثمار هناك.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ تم تحديد عناصر وأنشطة البرنامج من خلال التحليل التشاركي لعدد مختار من المجتمعات المحلية الريفية. واتسم تصميم البرنامج بالمرونة حتى يستوعب الأولويات المتغيرة أثناء التنفيذ. وسيشارك المستفيدون في تخطيط وتنفيذ ورصد أنشطة البرنامج. وكخطوة أولى، سيجري تقدير تشاركي لمجموعات من الأقسام لتحديد القيود التي تواجهها الزراعة المروية والبعلية ابتداء من سلسلة الإنتاج حتى التسويق. وسيجري العمل على التوصل إلى الحلول المطلوبة باتباع أسلوب تشاركي وتجريبي في المدارس الحقلية التي يتولى المستفيدون إدارتها قبل تعميم نتائجها على المزارعين الأفراد. وسينفذ البرنامج أنشطة مجتمعية، مثل إصلاح الصهاريج الصغرى وتطوير البنية الأساسية ذات الأولوية للمجتمعات المحلية، ولكن بعد أن تحظى بالإقبال الفعال من جانب المجتمعات المحلية عليها وتحديد أولويات صيانتها بعد اجراء تقديرات قائمة على المشاركة الوثيقة بمساعدة من البرنامج. وستقدم مخططات الادخار والائتمان ذاتية الإدارة المساعدة إلى الفقراء، لاسيما النساء، كما ستحقق أهداف التكافؤ بين الجنسين من خلال إشراك النساء في هذه الأنشطة بشكل فعال.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى
جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية
من أجل
برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية بما قيمته 15.10 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 21.97 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية ومنحة قدرها 000 240 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 200 339 دولار أمريكي) للمساعدة في تمويل برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى البنك الدولي إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **القطر.** تقع سري لانكا قبالة الطرف الجنوبي الشرقي للهند وتبلغ مساحتها 000 65 كم مربع. وقدر عدد سكانها بنحو 19.7 مليون نسمة في عام 2003، منهم 76.7 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويبلغ معدل نمو السكان 1.3 في المائة في السنة. ومعدل هطول الأمطار غير منتظم ويقسم البلاد إلى منطقتين مناخيتين رئيسيتين هما: المنطقة الرطبة في الجنوب الغربي ويبلغ معدل هطول الأمطار فيها 500 2 ملليمتر في السنة، والمنطقة الجافة وتضم الجزء الباقي من البلاد ويتراوح معدل هطول الأمطار فيها بين 200 1 و800 1 ملليمتر في السنة. والغالبية العظمى من سكانها من أصل سنهالى ويعتنقون البوذية مع وجود أقليات ذات شأن من التاميل (من أصل هندوسي بصفة عامة) والمسلمين والمسيحيين.

2 - مؤشرات جدول **التنمية البشرية** المتعلقة بسري لانكا إيجابية بشكل خاص مقارنة بالمعايير المطبقة على البلدان النامية، حيث يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 92 في المائة (2001)، ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي 98 في المائة، كما يبلغ معدل العمر المرتقب عند الميلاد 73 سنة.

[1] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

3 - الاقتصاد. ألحق الصراع الذي استمر 20 عاما بين حركة نمور التاميل التحريرية والأغلبية السنهالية والحكومة أضرارا جسيمة بجميع مظاهر الحياة في سري لانكا. فقد أدى هذا الصراع إلى مقتل أكثر من 000 65 فرد وتشريد 000 800 آخرين. والأمل معقود على أن تتحول مفاوضات وقف إطلاق النار التي جرت في عام 2001 بين الحكومة وحركة نمور التاميل إلى اتفاق سلام راسخ. وبالرغم من تصاعد الحرب الأهلية وكثرة الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات الاقتصاد العالمي، فقد استطاعت سري لانكا أن تحافظ على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.3 في المائة خلال التسعينات قبل الكساد المفاجئ في عام 2001 ثم الانتعاش البطيء في عام 2002. وفي عام 2003، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 918 دولارا أمريكيا. وكانت القوة المحركة لهذا النمو هي قطاع الصناعات التحويلية الذي حقق معدلا مرتفعا من النمو بلغ 8 في المائة في 1990–2000. ويسهم القطاع الزراعي بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي (19%) لاسيما ما يوفره من حافز للصناعات التحويلية (تجهيز المنتجات الشجرية والمحصولية) وللخدمات. فضلا عن ذلك، فإن نسبة 32 في المائة من اليد العاملة تعمل في القطاع الزراعي، مقارنة بنسبة 17 في المائة فقط تعمل في قطاع الصناعات التحويلية.

4 - يعتبر القطاع التجاري في سري لانكا أكثر اقتصادات جنوب آسيا تحررا، حيث لا تفرض أي رقابة كمية على الإنتاج، سوى على عدد قليل من السلع لأسباب أمنية أو بيئية. ويهيمن قطاع الصناعات التحويلية على الصادرات، لاسيما المنسوجات والثياب التي تدر أكثر من 75 في المائة من عائدات التصدير. وأخذت الزراعة تفقد أهميتها في مجال التصدير تدريجيا، حيث أسهمت فيها بنسبة 21 في المائة فقط في الفترة 1997–2001، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض معدل نمو قطاعي المطاط وجوز الهند. وكان محصول الشاي، بما في ذلك الشاي العضوي، هو أكبر مصدر لعائدات النقد الأجنبي حتى مطلع التسعينات، ولايزال أداء هذا القطاع جيدا حيث يمثل ثاني قطاع فرعي للصادرات وحقق نحو 74 في المائة من جميع الصادرات الزراعية في عام 2001.

5 - **الفقر**. قياسا على خط الفقر الذي يبلغ 388.5 1 روبية سري لانكية في الشهر للفرد البالغ (13.6 دولار أمريكي في الشهر أو 163.5 دولار أمريكي في السنة)، فقد بلغ عدد الفقراء من سكان المناطق الحضرية 400 334 فرد في عام 2001، أي 7.6 في المائة من جميع سكان الحضر. ويقدر عدد الفقراء في المناطق الريفية، حيث يبلغ معدل الفقر 26.4 في المائة من السكان، بنحو 3.8 مليون نسمة. وهذا يعني أن فقراء الريف يمثلون 92 في المائة من جميع عدد الفقراء، وهكذا يعد الفقر مشكلة ريفية أساس.

6 - تعمل الأسرة الريفية النمطية الفقيرة عادة في مجال الزراعة، ولكن اعتمادها على الري منعدم أو محدود. ولذلك تلجأ الأسر الفقيرة عادة إلى زراعة أراضي المرتفعات والبساتين المنزلية. وتعتبر المساحة الزراعية لهذه الأسر أصغر من المتوسط على الصعيد الوطني حيث تتراوح بين آكر وآكرين، ولكنها تتميز بتنوع المحاصيل بما يوزع مخاطر فشل المحصول ويوفر في الوقت نفسه غذاء صحيا. وتزرع المحاصيل للأغراض المعيشية في المقام الأول، ولكن يباع منها جزء كبير لتلبية الاحتياجات النقدية الأساسية. ويختلف معدل الاكتفاء الذاتي من الأغذية بحسب الظروف المناخية، ولكن هذا المعدل يكفي لفترة تتراوح بين ستة وثمانية أشهر. ويأتي الدخل غير الزراعي من تأجير اليد العاملة الأسرية للمزارع الأخرى، أو من العمل في غير المجال الزراعي المتمثل في اليد العاملة المهاجرة. ويرجع السبب الرئيسي في الفقر إلى قلة اليد العاملة في الأسرة، بسبب كبر السن وانفصال الزوجين أوالهجرة أوالضعف البدني أو العقلي، الخ.

وتسهم النساء دائما في العمل الأسري بأكبر مما يسهم به الرجال. وكثيرا ما تزداد حالة الفقر سوءا بسبب المشكلات المرتبطة بإفراط الرجال في شرب الكحوليات وما يرتبط بذلك من عنف أسري.

7 - **قضايا التمايز بين الجنسين.** يعتبر معدل إلمام النساء بالقراءة والكتابة من أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ 87.9 في المائة، وفي الوقت نفسه، ساعد التعليم الحر على تضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم. غير أن معدل إلمام النساء بالقراءة والكتابة العاملات في قطاع المزارع الكبيرة يبلغ 53 في المائة فقط. ويبلغ معدل اليد العاملة للنساء 32.1 في المائة، مقابل 63.8 في المائة للرجال. وتعمل النساء أساسا في الزراعة والصناعات التحويلية، كما أن نسبة النساء العاملات في قطاع صناعة الملابس تبلغ 90 في المائة. وتؤدي نساء الريف نصف العمل الزراعي على الأقل. وجرت العادة على أن تتولى النساء زراعة المحاصيل المعيشية المقاومة للجفاف في البساتين المنزلية وأراضي المرتفعات وأن يشتركن في تجهيز المحاصيل بعد الحصاد. ويركز الرجال عملهم في زراعة الأرز وحماية المحاصيل من الحيوانات البرية في الأراضي المروية وفي مزارع المناطق المرتفعة. غير أنه نتيجة للعوامل الاجتماعية الثقافية، فإن المرشدين الزراعيين التابعين للحكومة، ومعظمهم من الرجال، يميلون إلى توزيع التكنولوجيات الجديدة وغير ذلك من الوسائل الإرشادية على المزارعين الرجال ويحرمون النساء منها.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

8 - كانت سري لانكا أول بلد يستفيد من قرض قدمه الصندوق في أبريل/نيسان 1978. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2003، بلغ مجموع التزامات الصندوق لهذا البلد 112.3 مليون دولار أمريكي قدمت كقروض لعشرة مشروعات بشروط تيسيرية للغاية.

9 - أثبت عدد من المشروعات التي دعمها الصندوق في منطقة المرتفعات الجافة ما تتمتع به التكنولوجيات والمنهجيات الجديدة من جدوى وإمكانات لتنمية الزراعة وموارد المياه في المنطقة الجافة من خلال إصلاح الصهاريج وتنمية الآبار المستخدمة في الري. وتبين أن ذلك ينطوي على إمكانيات كبيرة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وإتاحة الفرصة لممارسة أنشطة تحقق قيمة مضافة للمنتجات. وحتى يمكن لهذا النوع من الدعم أن يكون مفيدا للفقراء ومستداما في هذه المناطق يجب أن يتسق مع الطلب في الأسواق نظرا لأن تكرر حدوث زيادة في الإنتاج يؤدي إلى إغراق الأسواق ومن ثم فشل احتوائها. وكذلك يجب أن يتحول التركيز أثناء التنفيذ من تطوير البنية الأساسية إلى دعم قدرات مجموعات المستخدمين في مجال العمليات والصيانة ضمانا للاستدامة.

10 - أثبتت المشروعات نجاح الآليات التي تستخدمها المجموعات الصغيرة في تقديم القروض بالتناوب، لاسيما التي تتولاها النساء، والاعتماد على القروض ذات الاستخدامات المتعددة، باعتبار ذلك درجة في سلم الصعود إلى المستويات التجارية الأعلى من الائتمانات أو تكوين شبكات الأمان. فضلا عن ذلك، تعززت أوضاع المستفيدين بفضل نشاط المؤسسات القاعدية للادخار والائتمان. وأدى النهج التشاركي الذي استخدمه الصندوق في مشروعاته في مقاطعتي انورادابورا وبادولا إلى إنشاء منظمات يديرها أصحاب الشأن القرويون. وتم إنشاء اتحادات في أمانة المقاطعات والأقسام. وتتولى هذه المؤسسات تنفيذ مخططات للادخار والإقراض من أجل أعضائها. وقد ساعدت على أن تصل عمليات الصندوق بصورة مباشرة إلى الفقراء متجنبة بذلك كثرة مستويات السلطات وما يسببه ذلك من ارتباك على

مستوى الأقسام والمقاطعات والمحافظات والمستويات المركزية والتي كانت نتيجة للمحاولات العديدة الرامية إلى تحقيق اللامركزية ونقل السلطات إلى المستويات المحلية. وينبغي لبرامج الصندوق المقبلة أن تبنى على الأصول البشرية والمؤسسية القائمة وأن تعزز استدامتها.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع سري لانكا

11 - **سياسة مساهمة الصندوق وسياسة الحكومة في مجال الحد من الفقر.** تقوم استراتيجية سري لانكا في مجال الحد من الفقر على أساس ستة اتجاهات رئيسية هي: (أ) توفير البيئة الاقتصادية الكلية المواتية؛ (ب) الحد من الفقر المرتبط بالصراعات؛ (ج) توفير الفرص أمام المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة للمشاركة في النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في تطوير البنية الأساسية الريفية والترويج للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الريفي بالتحول من نظم الإنتاج المنخفضة المدخلات والنواتج إلى التنمية الموجهة إلى الإنتاج التجاري؛ (د) الاستثمار في تنمية الموارد البشرية من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الجيدة؛ (هـ) تمكين الفقراء وتعزيز الممارسة الجيدة للسلطات بما يؤدي إلى زيادة المساءلة والشفافية والقدرة على التنبؤ والمشاركة الشعبية؛ (و) تنفيذ الرصد والتقييم الفعالين، باستخدام أرقام قياس ومؤشرات محددة جيدا ومرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية. وتشترك استراتيجية الحد من الفقر في عدد من السمات مع الاستراتيجيات المماثلة في البلدان الأخرى من حيث إنها تدعو إلى "النمو المواتي للفقراء" وإن كانت تفتقر إلى الأدوات الفعالة لضمان وصول ثمار النمو إلى الفقراء بأساليب أخرى غير انتقال الأثر (المفترض) من أعلى إلى أسفل، كما لا يبدو أنها توفر الموارد للقطاع الذي يعتمد عليه الفقراء في معيشتهم أكثر من غيره، أي قطاع الزراعة. ولذلك، فإن برنامج الصندوق سيدعم هذه الاستراتيجية بالتعويض عن افتقارها للنقل الفعلي للموارد إلى الفقراء بغرض زيادة إنتاجيتهم ودفع عجلة "النمو المواتي للفقراء" من خلال الاستهداف الجغرافي للمناطق الفقيرة النائية والمتاخمة للمناطق التي كانت الصراعات تدور فيها.

12 - **استراتيجية الصندوق في سري لانكا.** استخدم الصندوق عددا من المعايير الحساسة في تحديد أولويات تدخلاته في سري لانكا. وتشمل هذه المعايير إعطاء الأولوية للعمليات التي تتسم بما يلي: (أ) العمليات التي تحقق أثرا ملموسا بشكل معقول في السبل المعيشية للفقراء؛ (ب) العمليات التي تعزز استدامة المبادرات من خلال التمكين الكامل للمجتمعات المحلية حتى تستطيع تولي المسؤولية عن إدارة وصيانة استثماراتها؛ (ج) العمليات التي تركز على النساء والمناطق الأقل حظا في سري لانكا؛ (د) العمليات التي تتسم بدرجة عالية من الابتكارية والتي تنطوي على عوامل حافزة.

13 - بناء على عملية التحليل الأخرى التي أجريت باستخدام المعايير المذكورة أعلاه في عام 2002 أثناء إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، برزت ثلاثة قطاعات باعتبارها المجالات المتميزة لعمليات الصندوق. ويقع في القطاع الأول، أي *المنطقة الجافة*، ثلاثة من مشروعات الصندوق العشرة. فضلا عن ذلك، تفيد التقارير أن معظم سكان الريف الذين يعانون من الفقر المتأصل، بما في ذلك المزارعون شبه المعدمين في المرتفعات الحدية والأسر المهمشة التي تعولها النساء، يعيشون فيها. القطاع الثاني هو قطاع *المزارع الكبيرة والقرى المحيطة بها*، حيث تنتشر جيوب الفقر المزمن والمدقع والتي تضم عمال هذه المزارع وصغار منتجي الشاي الذين لا يستطيعون الوصول إلى الأسواق. والقطاع الثالث هو *المنطقة الساحلية والأراضي الممتدة خلفها*، حيث يعاني الصيادون الفقراء وغيرهم من السكان من

شظف العيش لاسيما في مناطق الصراعات في الشمال والشمال الشرقي. وبرغم أنه ينظر غالبا إلى هذه المجتمعات المحلية الأخيرة بأن سبب فقرها يرجع إلى الصراعات (مقارنة بمن يعانون من الفقر المتأصل)، فمن الواضح أنها ستحتاج إلى الدعم من أجل الإدارة الواعية والمتوازنة للموارد الطبيعية (الأسماك بصفة خاصة)، بعد أن انتهت الصراعات الأهلية (التي أدت إلى حماية هذه الموارد دون قصد منها).

14 - أوصت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، فيما يتعلق بالقطاعات الثلاثة، بإعطاء الأولوية القصوى للمنطقة الجافة، يليها تقديم الدعم من البرنامج لقطاع المزارعين الفقراء العاملين في المزارع الكبيرة، وأخيرا إدارة الموارد في المنطقة الساحلية. ولذلك، فإن برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة يمثل أول عملية يقوم بها الصندوق لتنفيذ الاستراتيجية القطرية لسري لانكا التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2003.

15 - **أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر.** تميل حكومة اليابان ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي، وهي أكبر الجهات المانحة لسري لانكا، إلى التركيز على السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاح الهيكلي، والمشروعات الكبيرة للبنية الأساسية، ودعم الميزانية، وإن كانت جميعا تقدم الدعم أيضا إلى التدخلات المواتية للفقراء في القطاع الريفي. وتقدم وكالات الأمم المتحدة والعديد من الجهات المانحة الثنائية، بما في ذلك استراليا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، والنرويج، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، مساعدات كبيرة للبلاد. غير أن بعض هذه المساعدات يركز أكثر على الحد من الفقر الناجم عن الصراعات، وعلى الإدارة السليمة المواتية للفقراء وعلى قضايا التمكين والخدمات الاجتماعية. ويستمر الصندوق في القيام بدور رائد في مجال التنمية الزراعية والريفية في أشد مناطق القطر فقرا ولصالح أفقر شرائح المجتمع. وفي أثناء تصميم برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة، تشاور الصندوق مع العديد من الوكالات المانحة، وعلى رأسها البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومصرف اليابان للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وحاول الاسترشاد بخبرتها وتجاربها في اختيار أنشطة البرنامج. وتم استكشاف إمكانيات التمويل المشترك أو التمويل الموازي والتوصل إلى اتفاق بشأنه مع الوكالات الأربع الأولى.

16 - **الأساس المنطقي للبرنامج.** تشكل المنطقة الجافة مجالا متميزا للدعم الذي يقدمه الصندوق حيث إنها تضم معظم فقراء الريف ولأنها تسمح للصندوق بأن يبني على خبرته السابقة. وقد اتفقت الحكومة والصندوق على وضع برنامج يشمل هذه المنطقة كلها مع التركيز على أكثر المناطق فقرا وبعدا، والتي لا توجد فيها برامج تُذكر لدعم التنمية. إلا أن حتى مثل هذه المناطق النائية ترتبط بعلاقات تجارية مع المراكز الاقتصادية، وهو ما يشكل الأساس الذي يقوم عليه مؤازرة وتوسيع نطاق الأنشطة التي سيقدم إليها الدعم.

17 - في غياب مثل هذا البرنامج المقترح، فإن المجتمعات النائية الفقيرة لن تستطيع رفع مستواها المعيشي إلا من خلال النتائج التي تتسرب إليها من نمو الاقتصاد الكلي. وهكذا سيسير انتشالها من الحرمان ببطء. ومن ثم، فإن الأساس المنطقي الذي يقوم عليه البرنامج، هو دعم مجموعة من الأنشطة المركزية ذات الأولوية التي تمكن الأسر الفقيرة في هذه المناطق النائية من تحسين أحوالها بأسلوب مستدام وفى غضون فترة قصيرة. وسيساعد البرنامج على بناء القدرة المؤسسية المحلية على تمويل وتخطيط ورصد الأنشطة الإنمائية في المنطقة الجافة. وسوف يسمح ذلك

باتباع نهج برنامجي منسق تجاه التنمية في المنطقة الجافة ويتلافى الحاجة لمشروعات التنمية المنفصلة في مناطق صغيرة محددة.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

18 - **منطقة البرنامج.** كانت المعايير المستخدمة في اختيار منطقة البرنامج وتحديدها هي وقوعها في المنطقة الجافة وانتشار الفقر فيها وضعف أوضاع سكانها ومعدل حضور الصندوق السابق والراهن فيها. وعلى هذا الأساس، تم تحديد أربع مقاطعات هي أنورا دابورا، وكورنغالا، ومونارغالا، وبادولا. وسيشمل البرنامج في كل مقاطعة عددا من الأقسام التي اختيرت على أساس تقديرات هشاشة الأوضاع التي أجراها برنامج الأغذية العالمي. وهذا التحليل الذي يقوم على أساس مؤشرات الأمن الغذائي، وبيانات نظام المعلومات الجغرافي، ووجهات نظر أصحاب الشأن والمناقشات غير الرسمية مع المجموعات المختلفة، يحدد درجة ضعف حالة الأمن الغذائي في الأقسام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأقسام التي تشكل جزءا من مشروعات سابقة للصندوق سوف تدخل ضمن البرنامج المقترح. وهكذا سيشمل البرنامج عدد 44 أمانة قسم. وسيتم اختيار نصف جميع أقسام غراما نهادارى الأشد فقرا على أساس مؤشرات الفقر والوجود في مناطق نائية.

19 - **المجموعة المستهدفة.** تضم المجموعة المستهدفة من البرنامج جميع الأشخاص الذين يعيشون في أقسام الغراما نهادارى. وسيركز البرنامج على احتياجات أشد الناس فقرا وقدراتهم بدون استبعاد أفراد المجتمعات الأفضل حالا. وتشكل النساء جزءا لا يتجزأ من المجموعة المستهدفة، ولكن من المتوقع، في ضوء الممارسة الفعلية، أن تقتصر بعض الأنشطة، مثل تمويل القروض الصغيرة وتقديم الدعم للأنشطة المدرة للدخل، على النساء فقط تقريبا. وسيولى اهتمام خاص للأفراد من أصول متدنية، وسيكفل البرنامج إدماجهم في المجموعة المستهدفة. وتشير التقديرات إلى أن مجموع عدد الأسر في أقسام الغراما التي يشملها البرنامج تبلغ 500 255 أسرة (أو قرابة مليون نسمة في ضوء متوسط عدد أفراد الأسرة البالغ قدره أربعة أفراد أو أكثر).

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

20 - **الغاية.** غاية البرنامج هي تحقيق زيادة مستدامة في الدخل وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء من الرجال والنساء الذين يشكلون نحو 000 80 أسرة تعيش في المنطقة الجافة.

21 - **الأهداف.** يهدف البرنامج إلى استحداث آلية لتعبئة الموارد والخدمات لتحقيق زيادة مستدامة وقيمة مضافة لمنتجات المنطقة الجافة في القطر ومن ثم تحقق الغاية العامة للبرنامج. ولذلك، فإن الأهداف المباشرة للبرنامج، التي تعبر عن النتائج المتوقعة من كل عنصر، تشمل: (أ) تحسين وزيادة إنتاجية المزارع في أراضي المرتفعات البعلية؛ (ب) زيادة إنتاج المحاصيل المروية من خلال إصلاح وتشغيل البنية الأساسية الضرورية؛ (ج) توفير فرص التسويق وتوسيع الاتصال بالأسواق وتحقيق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي في الأراضي المروية والبعلية؛ (د) تنويع مصادر

كسب الدخل للفقراء، لاسيما النساء، من خلال التوسع في تقديم خدمات تمويل القروض الصغيرة؛ (هـ) تطوير البنية الأساسية التي تعطيها المجتمعات المحلية الأولوية واستخدامها بشكل فعال.

جيم – عناصر البرنامج

22 - يتألف البرنامج من ستة عناصر هي: (أ) التنمية الزراعية في أراضي المرتفعات البعلية؛ (ب) التسويق وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة؛ (ج) إصلاح شبكة الري؛ (د) تمويل القروض الصغيرة والأنشطة المولدة للدخل؛ (هـ) تنمية البنية الأساسية التي يعطيها المجتمع المحلي الأولوية؛ (هـ) إدارة البرنامج. وفيما يلي شرح هذه العناصر.

التنمية الزراعية في أراضي المرتفعات البعلية

23 - لا توجد خدمات إرشادية فعالة في مزارع المرتفعات البعلية إلا بصورة متفرقة، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى قلة الموارد على المستوى المحلي والتركيز على زراعة الأرز المروي. وقد أثبتت مشروعات الصندوق السابقة لتمويل خدمات الإرشاد في مناطق المرتفعات ما تحققه مثل هذه الخدمات الاستشارية من أثر إيجابي. ولذلك سيدعم البرنامج أنشطة الإرشاد لزراعة المحاصيل الحقلية والفاكهة والخضروات في مزارع المرتفعات البعلية والبساتين المنزلية. وسيطبق البرنامج نهجا تشاركيا في تحديد القضايا الرئيسية التي يتعين تناولها باستخدام نهج مدارس المزارعين الحقلية. وتتراوح هذه القضايا بين صون التربة والمياه وتقنيات زراعة المحاصيل، بما في ذلك الزراعة العضوية، وسلسلة ما بعد الإنتاج ابتداء من الحصاد إلى التخزين إلى التسويق. ونظرا لقلة الخبرة بهذا النهج، لاسيما النهج التشاركي وإدارة المزارعين لمدارس المزارعين الحقلية، فسوف تعتبر السنتان الأوليان فترة تجريبية يتم خلالها التدريب على استخدام هذا النهج وتقديم الدعم المنهجي. وفى نهاية الفترة سيجري الصندوق والحكومة استعراضا تفصيليا للنتائج المتحصلة لتحديد طرائق إجراء التعديلات الممكنة في هذا النهج وتوسيع نطاق تطبيقه. وتشير التقديرات إلى أنه سيتم تنظيم 480 مدرسة حقلية للمزارعين خلال السنتين الأوليين، وسيصل العدد، إذا ثبتت جدواها، إلى 600 3 مدرسة تعود بالفائدة على 000 72 مزارع أثناء فترة تنفيذ البرنامج. وستشكل النساء ما لا يقل عن 50 في المائة من عدد المشتركين في هذه المدارس.

التسويق وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة

24 - **التسويق.** سيروج العنصر الفرعي للتسويق لاستخدام أداتين لتحقيق قيمة مضافة للمنتجات هي: البيع بعقود آجلة وتقديم الائتمانات لإنشاء المخزونات. ويعتبر **البيع بعقود آجلة** ترتيبا قانونيا يوافق المزارعون بمقتضاه سلفا، ويكون ذلك وقت البذر عادة، على بيع كمية معينة من المحصول المقبل لمشتر بعينه يتفق معه على سعر البيع. وسيعتمد البرنامج في ذلك على التجارب الناجحة التي حققتها دائرة التنمية الإقليمية في مصرف سري لانكا المركزي في هذا المجال. وسوف يستفيد من ذلك 000 40 أسرة، تشمل 000 3 من **مزارعي المحاصيل العضوية**. وسيتولى أحد المختصين من القطاع الخاص تيسير هذه الأنشطة تحت الإشراف التقني لهذه الدائرة. وستنشأ 'نافذة' خاصة لمساعدة مزارعي المحاصيل العضوية ويشترك أحد المتخصصين في تشغيلها. ومخطط **تقديم الائتمانات لإنشاء المخزونات** هو آلية تستخدم بها مخزونات المحاصيل كضمان إضافي لسداد القروض التجارية. وبعد الحصاد، يتولى المزارعون

تخزين جزء من محصولهم بدلا من بيعه بأسعار منخفضة واستخدام المخزون كضمانات إضافية لسداد القروض التي يحصلون عليها من المصرف لتلبية احتياجاتهم النقدية. وستتولى الدائرة التابعة للمصرف المسؤولية عن تنفيذ المرحلة التجريبية المتوقع أن تشمل نحو 400 مزارع.

25 - **تنمية المشروعات الفردية الصغيرة.** سيدعم البرنامج المشروعات الصغيرة والصغرى من خلال التدريب ونقل التكنولوجيا وتحديد الصلات بالأسواق وإجراء الدراسات التشخيصية وزيادة الإنتاجية وإجراء البحوث وتنمية الإنتاج وممارسة الأنشطة الأخرى ذات الصلة. وسيوفر للمشروعات الصغيرة المؤهلة رأس مال أساسي (باستبعاد الأراضي والمباني) بما يزيد على 000 50 روبية وبحد أقصى 5 ملايين روبية، على أن توجد هذه المشروعات في منطقة البرنامج وتختص بتجهيز المواد الخام الريفية لتحقيق قيمة مضافة لها أو بتقديم الخدمات. وتبلغ نسبة النساء المستهدفات منها 50 في المائة على الأقل من المستفيدين.

إصلاح شبكة الري

26 - من شأن إصلاح الصهاريج الصغيرة أن يعزز مصادر كسب الدخل لنحو 200 10 أسرة في المقاطعات المشمولة بالبرنامج وأن يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي الموجه إلى الأسواق. وستشكل النساء 30 في المائة على الأقل من المستهدفين. وسيجري العمل على التنسيق الدقيق بين هذا العنصر وأنشطة التسويق والإرشاد في إطار البرنامج. وسوف يستثمر البرنامج في إصلاح قرابة 780 صهريج صغير ونحو 330 من السدود الصغيرة في مناطق شبكات الري التي لا تزيد مساحتها على 80 هكتارا. وسيشمل أنشطة تحسين شبكة الري نحو 600 6 هكتار في *موسم الماها*، وسيؤدي ذلك إلى زيادة فعالية المنطقة المروية في موسم *اليالا* بنسبة 30 في المائة تقريبا. وسوف يسهم المزارعون بنسبة 10 في المائة من تكاليف الإصلاح، التي تقدر بنحو 649 3 دولارا أمريكيا للصهريج و675 2 دولارا أمريكيا للسد. ويعتزم برنامج الأغذية العالمي تقديم دعم سنوي لنحو 76 موقعا يشمل 000 492 يوم – عمل فرد، وذلك في صورة سلع غذائية تبلغ 452 1 طنا.

تمويل القروض الصغيرة والأنشطة المولدة للدخل

27 - وسيركز الدعم المقدم لمخططات تمويل القروض الصغيرة والائتمانات من أجل الأنشطة المولدة للدخل على الفئات المجتمعية، لا سيما النساء، التي لا تستطيع الوصول إلى مرافق الائتمان الرسمية. وسوف يستهدف هذا العنصر نحو 5000 أسرة ولا تقل نسبة مشاركة النساء فيه عن 80 في المائة. وسيعمل أخصائيو التعبئة الاجتماعية على إنشاء مجموعات الادخار والائتمان بالاعتماد في البداية على مواردهم الخاصة. وسينفذ هذا العنصر بموجب عقود تبرمها مؤسسات تمويل القروض الصغيرة القائمة. وفي أنورادابورا، ستشترك مؤسسة التنمية التشاركية، التي أنشئت بدعم سابق من الصندوق، في تنفيذ هذا المخطط. وسيقدم البرنامج الدعم المؤسسي للوكالات المنفذة للتوسع في أنشطتها الجارية. وسيخصص اعتماد ائتماني لمؤسسات تمويل القروض الصغيرة التي لها سجل من الانجازات ولكنها تحتاج إلى السيولة.

تنمية البنية الأساسية التي يعطيها المجتمع المحلي الأولوية

28 - يرتفع الطلب على البنية الأساسية المجتمعية في منطقة البرنامج. وتلبية لهذا الطلب، ستستخدم موارد البرنامج في الاستثمار في تطوير هذه البنية وفقا للأولويات التي تحدد من خلال عمليات التقدير الريفي بالمشاركة مع المجتمع المحلي بأكمله. وتشمل الاستثمارات المؤهلة إصلاح الطرق الريفية وآبار مياه الشرب وإقامة منشآت تجميع مياه الأمطار و تنمية مصادر الطاقة المتجددة. وتكملة لهذه الجهود، سينشئ البرنامج صندوقا لتخفيف وطأة الفقر لدعم برامج الإشغال المحلية كثيفة العمالة. وسوف يستوعب ذلك العمالة الأجيرة التي تُعد من المصادر الرئيسية لكسب الدخل للأسر الفقيرة في المنطقة؛ فضلا عن ذلك، فإن عدم توافر الفرص للعمل الأجير هو السبب الرئيسي في هجرة اليد العاملة. وتشمل الأنشطة المؤهلة للتمويل عمليات إصلاح البنية الأساسية المحلية الطارئة التي تعتمد على العمالة الكثيفة، بما في ذلك البنية الأساسية للطرق القروية وشبكات الري التي لا تحصل على الدعم في إطار عنصر الري، والبنية الأساسية المجتمعية مثل إنشاء قاعات الاجتماعات والمدارس والعيادات الطبية. وستبلغ نسبة النساء المشتركات في هذه الأنشطة 50 في المائة على الأقل من المستفيدين.

إدارة البرنامج[2]

29 - **الإدارة.** سيمول البرنامج تكاليف إنشاء وحدات الإدارة في كل من المقاطعات الأربع على مستوى أمانة القسم. وسيرأس كل وحدة مدير للبرنامج في المقاطعة وتضم الوحدة أخصائي زراعي، ومهندس ريفي، وخبير اقتصادي ورئيس حسابات، ومسؤول الرصد وعددا أساسيا من الموظفين المعاونين. وستزود الوحدات بالمعدات المكتبية ووسائل النقل الضرورية، وتم رصد الميزانيات الخاصة بها. وستشكل النساء ما لا يقل عن 50 في المائة من موظفي إدارة البرنامج من الفئة الفنية. ولأغراض قيام الجهات المتعاقد معها برصد تنفيذ البرنامج، ستنشأ وحدات للرصد في أمانة المقاطعة بمعدل وحدة لكل قسمين. ويشمل الموظفون مسؤولا للرصد والعدد اللازم من موظفي الخدمات المعاونة. وسوف تنشأ وحدة تنسيق على المستوى الوطني لتنسيق وتيسير وتنفيذ البرنامج في الأقسام، وستشمل منسق البرنامج ومحاسبا ومسؤولا للرصد وعددا من موظفي الخدمات المعاونة.

30 - **التعبئة الاجتماعية.** عملا على إنشاء المجموعات الاجتماعية أو تعزيز القائم منها سيتولى البرنامج أمر التعبئة الاجتماعية وفقا للطرق التي طبقت في المشروعات التي دعمها الصندوق من قبل والتي ومن ضمنها تلك، التي تقوم على أساس تدريب الشباب القرويين، ومعظمهم من الفتيات، للعمل في مجال التعبئة الاجتماعية. وسيقدم أحد مقدمي، الخدمات المؤهلين الدعم، بالإضافة إلى المساعدة التقنية التي يساندها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفى مقاطعتي انورا دابورا وبادولا ستتولى اتحادات المنظمات القاعدية، التي سبق إنشاؤها بدعم من الصندوق، هذه المسؤولية. وستوضع من البداية استراتيجية لانسحاب الصندوق من هذه العملية فيما بعد ضمانا لاستدامتها.

31 - **الدراسات المتعلقة بالسياسات.** تضمن البرنامج تقديم منحة من الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل تكاليف إجراء دراسات عن القيود السياساتية التي ستحدد أثناء تنفيذ البرنامج، بما في ذلك قيود حيازة الأراضي وضعف إمكانية وصول الفقراء إلى الائتمانات وغيرها من الاختناقات التي تعيق التنمية المحلية. وستتولى مؤسسات

[2] انظر الهيكل التنظيمي في الذيل الخامس.

متخصصة إعداد هذه الدراسات وستنشر نتائجها في إطار حلقات عمل تعقد لهذا الغرض. وستشكل هذه الدراسات الأساس الذي يقوم عليه الحوار السياساتي مع الوزارات المختصة بشأن موضوعات مثل إمكانية إنشاء آلية تمويلية مكتفية ذاتيا وإنشاء مؤسسة لتنسيق الاستثمار في التنمية المستدامة للمناطق الجافة.

دال – التكاليف والتمويل

32 - تقدر التكاليف الكلية للبرنامج، بما في ذلك الطوارئ، بنحو 30.40 مليون دولار أمريكي على مدى سبع سنوات. وتشمل هذه التكاليف الطوارئ المادية والسعرية بنسبة 6 في المائة من التكاليف الأساسية ، ويعادل عنصر النقد الأجنبي 13 في المائة من هذه التكاليف.

33 - سوف يسهم الصندوق في تمويل البرنامج بقرض قيمته 21 97 مليون دولار أمريكي (72.3% من التكاليف الكلية). كما سيتم السعي للحصول على منحة من الصندوق لأغراض الدراسات والتدريب بقيمة 339.200 دولار أمريكي (1.1%) وسيقدم تمويل مواز للبرنامج من مصرف اليابان للتعاون الدولي لإصلاح الطرق القروية بمبلغ 1.14 مليون دولار أمريكي (3.8%)، والوكالة الكندية للتنمية الدولية لدعم تمويل القروض الصغيرة بمبلغ 963.100 دولار أمريكي (3.2%) وبرنامج الأغذية العالمي لإصلاح الصهاريج الصغيرة بمبلغ 1.06 مليون دولار أمريكي (3.5%). وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القدرات والمساعدة التقنية بمبلغ 1.50 مليون دولار أمريكي (4.9%). وسوف يسهم المستفيدون والحكومة معا بمبلغ 3.43 مليون دولار أمريكي (1B3% من التكاليف الكلية للبرنامج).

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية) أو (بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – التنمية الزراعية في أراضي المرتفعات البعلية	2 245	584	2 828	21	10
باء – تنمية الأسواق والمشروعات الصغيرة	3 086	433	3 518	12	13
جيم – إصلاح الري	3 586	578	4 163	14	15
دال – تمويل القروض الصغيرة والأنشطة المولدة للدخل	3 074	115	3 190	4	12
هاء – تنمية البنية الأساسية ذات الأولوية للمجتمع المحلي	6 648	755	7 403	10	27
واو – إدارة البرنامج	4 850	1 196	6 046	20	22
مجموع التكاليف الأساسية	23 489	3 661	27 150	13	100
الطوارئ المادية	312	35	347	10	1
الطوارئ السعرية	1 206	201	1 407	14	5
مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من الموارد الأساسية وغير الأساسية)	**1 200**	**300**	**1 500**	**20**	-
التكاليف الكلية للمشروع	**26 207**	**4 197**	**30 404**	**13**	**106**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		منحة الصندوق		JBIC		برنامج الأغذية العالمي		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		الوكالة الكندية للتنمية الدولية		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
التنمية الزراعية في أراضي المرتفعات البعلية	2 480.6	80.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.0	-	587.5	19.1	3 068.0	**10.1**	632.0	2 436.0	-
تنمية الأسواق والمشروعات الصغيرة	**3 568.0**	97.3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	98.5	2.7	-	-	**3 666.5**	**12.1**	**452.3**	**3 115.7**	98.5
إصلاح الري	**2 838.1**	**59.5**	-	-	-	-	**1 055.3**	**22.1**	-	-	-	-	**525.6**	**11.0**	**351.8**	7.4	**4 770.8**	**15.7**	**646.7**	**3 598.4**	**525.6**
تمويل القروض الصغيرة والأنشطة المولدة للدخل	2 276.4	70.3	-	-	-	-	-	-	-	-	963.1	29.7	0.0	-	-	-	3 239.5	**10.7**	120.4	3 119.1	-
تنمية البنية الأساسية ذات الأولوية للمجتمع المحلي	5 759.0	74.3	-	-	1 141.6	14.7	-	-	-	-	-	-	88.9	1.1	761.1	9.8	7 750.5	**25.5**	790.3	6 871.4	88.9
إدارة البرنامج	**5 049.6**	**78.8**	339.2	**5.3**	-	-	-	-	-	-	-	-	1 020.3	**15.9**	-	-	**6 409.1**	**21.1**	**1 254.8**	**4 134.0**	1 020.3
مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء القدرات ودعم المساعدة التقنية	-	-	-	-	-	-	-	-	**1 500**	**100**	-	-	-	-	-	-	**1 500**	**4.9**	**300**	**1 200**	-
مجموع الصرف	**21 971.6**	**72.3**	339.2	**1.1**	1 141.6	**3.8**	**1 055.3**	**3.5**	**1 500**	**4.9**	963.1	**3.2**	**1 733.3**	**5.7**	**1 700.3**	**5.6**	**30 404.4**	**100.0**	**4 196.5**	**24 474.6**	**1 733.3**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

34 - **التوريد.** نظرا لأن العديد من أنشطة البرنامج سينفذ على نطاق محدود لتغطية مجموعة من أقسام الغراما ناهادرا، فمن المتوقع أن يكون معظم الوكالات المنفذة وكالات محلية أو وكالات أو شركات أو منظمات غير حكومية تعمل على مستوى المقاطعات. ولذلك ستمنح جميع العقود الخاصة بمقدمي الخدمات التي تقل قيمتها عن 000 20 دولار أمريكي وتزيد عن 000 10 دولار أمريكي على أساس التسوق المحلي، أما العقود مع مقدمي الخدمات التي تقل قيمتها عن 000 10 دولار أمريكي فستبرم بموجب إجراءات الشراء المباشر وستمنح العقود لأشغال البنى الأساسية بقيمة 000 20 دولار أمريكي أو أكثر على أساس المناقصات التنافسية المحلية، في حين ستمنح عقود أشغال البنى الأساسية التي تقل قيمتها عن 000 20 دولار أمريكي على أساس التعاقد المباشر، مع المتعهد. أما الأشغال المدنية المتعلقة بعنصر إنعاش الري، فيمكن تنفيذها من خلال الأمر المباشر وستقوم مؤسسات التمويل الصغير المؤهلة للحصول على خط ائتماني من البرنامج بعقد اتفاقية قرض ثانوية مع المصرف الرئيسي المسؤول عن عنصر الائتمان. وسوف يتم تجميع عقود إقامة الأشغال المدنية وتوريد السلع على المستوى الوطني. وستنفذ إجراءات التسوق الدولي فيما يتعلق بالمشتروات التي تبلغ قيمتها 000 100 دولار أمريكي أو أكثر، بينما ستطبق إجراءات المناقصات التنافسية المحلية على العقود التي تتراوح قيمتها بين 000 20 و000 100 دولار أمريكي، وتطبق إجراءات التسوق المحلي على المشتروات التي تقل قيمتها عن 000 30 دولار أمريكي. وستغطى نفقات التشغيل من خلال الشراء المباشر. ويشترط الحصول مسبقا على موافقة المؤسسة المتعاونة فيما يتعلق بالعقود التي تزيد قيمتها على 000 100 دولار أمريكي (أو ما يعادله).

35 - سوف تنشأ لجنة توريد في إطار البرنامج لاعتماد جميع إجراءات التوريد والقرارات التي تتخذها وحدة تنسيق البرنامج، وسيرأس اللجنة الرئيس المسؤول من مجلس السياسات والإشراف وتضم في عضويتها منسق البرنامج ومدراء البرنامج في المقاطعات. وسيتم إنشاء لجان توريد مشابهة في كل مقاطعة من المقاطعات. وستنشأ في كل مقاطعة لجنة توريد يرأسها مدير البرنامج في المقاطعة، وتضم أمين المقاطعة وموظف فني ورئيس وحدة الإدارة في القسم للبت في العقود التي تنطبق عليها إجراءات المناقصات التنافسية المحلية.

36 - **الصرف.** الأسلوب المقترح لتدفق أموال البرنامج يعكس هيكل الإدارة اللامركزية، حيث يتولى مدراء المقاطعات الأربع إدارة الأموال كل في المقاطعة التي تخصه. وسيفتح حساب خاص بالدولار الأمريكي لدى المصرف المركزي. وسيتولى الممثل المفوض من الحكومة بالتوقيع على طلبات السحب من أموال الصندوق أيضا مسؤولية إدارة هذا الحساب الخاص. وسوف يعادل المبلغ الأولي الذي يودعه الصندوق في الحساب الخاص حجم المصروفات المتوقعة لمدة ستة أشهر في السنة الأولى من البرنامج للمقاطعات المعنية ولوحدة دعم البرنامج؛ وذلك بما يقدر بنحو 1.85 مليون دولار أمريكي. ويجوز أن يطلب من الصندوق سداد مبالغ مباشرة للموردين بالنسبة للعقود التي تزيد قيمتها على 000 10 دولار أمريكي.

37 - **المراجعة.** سيتولى مكتب المراجع العام مراجعة حسابات البرنامج والوكالات المنفذة سنويا وفقا للإجراءات الحكومية التي يقبلها الصندوق. وسترسل تقارير المراجعة المعتمدة إلى الصندوق في موعد غايته ستة أشهر من نهاية السنة المالية. وسيعبر المراجع عن رأي محدد تجاه آلية التمويل في الوكالات المنفذة وكيفية استخدامها لموارد البرنامج وعن مساءلة شركاء التنفيذ ورفع التقارير المالية منهم.

واو – التنظيم والإدارة

38 - ستتولى وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني والأراضي والري المسؤولية العامة عن تنفيذ البرنامج. وسيتولى الوزير رئاسة مجلس السياسات والإشراف الذي سيضم ممثلين عن: (أ) وزارة المجالس الإقليمية والحكم المحلي؛ (ب) الوزارات الثلاثة المسؤولة عن التنمية في اوداراتا (الإقليم الأعلى) وراجاراتا (إقليم كينج) وأوفاويلاسا؛ (ج) المجالس الإقليمية الثلاثة المعنية، أي مجالس الإقليم الشمالي الأوسط، والإقليم الشمالي الغربي، وإقليم أوفا؛ (د) وزارة المالية؛ (هـ) المصرف الرئيسي المسؤول عن عنصر الائتمان؛ (و) اتحاد غرف التجارة. وستتم دعوة الصندوق والجهات الأخرى المشاركة في تمويل البرنامج لحضور اجتماعات مجلس السياسات والإشراف بصفة مراقبين. وسوف تشكل النساء نسبة كافية من أعضاء المجلس، الذي سيضمن تنفيذ البرنامج بما يتفق والسياسات الحكومية والترتيبات المالية مع الجهات المانحة، وسيتولى تنسيق أنشطة البرنامج مع أنشطة المشروعات الأخرى. وسيتولى المجلس تحديد والبت في جميع قضايا السياسات والتنفيذ التي تعرض عليه من مدراء المقاطعات المعينين في كل مقاطعة ومن مجالس البرنامج الإقليمية. وستدعم أمانة المجلس بوحدة تنسيق البرنامج التي يرأسها منسق البرنامج. وسيتولى مجلس السياسات والإشراف تعيين جميع الموظفين الرئيسيين للبرنامج، وهم مدراء المقاطعات الأربعة ومنسق البرنامج.

39 - سيعين مجلس إقليمي للبرنامج في كل مقاطعة برئاسة الأمين الأول وعضوية ممثلي الوكالات المنفذة، وأمناء المقاطعات المعنية وممثل عن الغرفة التجارية لكل مقاطعة من مقاطعات البرنامج وممثلين عن المنظمات المجتمعية. سيعين مجلس إقليمي للبرنامج في كل مقاطعة برئاسة الأمين الأول وعضوية ممثلي الوكالات المنفذة، وأمناء المقاطعات المعنية وممثل عن الغرفة التجارية لكل مقاطعة من مقاطعات البرنامج وممثلين عن المنظمات المجتمعية. وسيتولى المجلس الإقليمي اعتماد برامج العمل والميزانيات السنوية للمقاطعات ورصد تنفيذ البرنامج وميزانيته واعتماد التقارير السنوية. وسيتولى مدراء المقاطعات رئاسة وحدات الإدارة المستقلة في المقاطعات، كما سيتولون المسؤولية عن أعمال التنفيذ اليومية للبرنامج في مقاطعاتهم، وعن تعيين موظفي الوحدة الآخرين، بما في ذلك مسؤولو الرصد في المقاطعة. وفي سياق كل ذلك ستراعي مسائل التوازن بين الجنسين. وبحلول السنة الثالثة للبرنامج، ستشكل النساء نحو 50 في المائة من جميع الموظفين الفنيين.

40 - ستمارس وحدة تنسيق البرنامج عملها على النطاق الوطني، وستكون مسؤولة عن تيسير إدارة البرنامج وتنفيذه في المقاطعات. وسيكون منسق البرنامج مسؤولا أمام وزير الزراعة والإنتاج الحيواني والأراضي والمياه ويقوم بمهمة أمين مجلس السياسات والإشراف. وستعمل الوحدة على تيسير العلاقات الخارجية بين البرنامج والمجتمعات المحلية وتتولى تجميع وتوحيد برامج العمل والميزانيات وتقارير التقدم المحرز في البرنامج.

41 - ستعد **تقارير** ربع سنوية عن البرنامج. وتقوم كل وكالة منفذة بعرض تلك التقارير على وحدة الإدارة في المقاطعة وتشمل التقدم التقني والمادي في تنفيذ البرنامج، كما تتضمن القوائم المالية. وستقوم كل وحدة بإعداد تقارير ربع سنوية وسنوية، ويتولى منسق البرنامج تجميع هذه التقارير وتوحيدها. وستعرض التقارير السنوية لكل مقاطعة على المجلس الإقليمي لاعتمادها، كما ستعرض على الحكومة والصندوق في غضون ثلاثة أشهر من نهاية الفترة المشمولة بهذه التقارير.

42 - **الرصد والتقييم.** سيكون رصد الأداء في تنفيذ العقود جزءا أساسيا من أنشطة الإدارة وفقا لنهج البرنامج في التعاقد خارجيا على تنفيذ جميع الأنشطة. وحتى يتسنى لإدارة البرنامج تقييم الأداء في مجال تنفيذ العقود سيتولى تجميع بيانات الرصد الخاصة به. وسوف تنشأ وحدات رصد لهذا الغرض. وستحدد في كل اتفاقية من اتفاقيات التنفيذ المؤشرات التي سيتولى البرنامج رصدها. وتشمل هذه المؤشرات بيانات عن تأثير الأنشطة التي تخضع للجهة المسؤولة عن التنفيذ. وسيجري، قبل استهلال البرنامج، إعداد مسح أساسي تعقبه عمليات مسح أخرى في السنة الثالثة والسنة الخامسة للبرنامج وبعد اكتمال تنفيذه.

زاي – المبررات الاقتصادية

43 - من المنتظر أن يحقق البرنامج زيادة في حجم وقيمة الناتج الزراعي المسوق ومن ثم تؤدي إلى (أ) تحسين دخل المنتجين من خلال زيادة وتنويع إنتاج المحاصيل وارتفاع أسعار البيع؛ (ب) خفض تكاليف التسويق والنقل. وفي بعض الحالات، سترتفع نسبة الإنتاج المباع في الأسواق بفضل تحسين نوعية الإنتاج وتحسين طرق التخزين والتجهيز. وستتضمن الاستثمارات في منطقة البرنامج أنشطة تتعلق بتطوير ودعم مجموعات/رابطات المنتجين ومجموعات الادخار والائتمان والمجموعات التي تمارس أنشطة مولدة للدخل، بجانب تطوير ودعم المشروعات الفردية الصغيرة والصغرى، وتحسين طرق الوصل الريفية والبنية الأساسية للتسويق والتشجيع على ربط المنتجين بالأسواق وتيسير الحصول على الائتمانات.

44 - يقدر العائد الاقتصادي الإجمالي للبرنامج بنسبة 17.9 في المائة على مدى 20 عاما. ويشمل هذا التحليل، القائم على أساس الأسعار الاقتصادية، جميع تكاليف البرنامج، بالإضافة إلى تكاليف تشغيل وصيانة البنية الأساسية الاقتصادية، مثل البنية الأساسية للري والطرق والأسواق الدورية، التي احتسبت على أساس 5 في المائة من تكاليف الاستثمار. وتبرر نتائج التحليل الاقتصادي العام استثمارات البرنامج في إقامة الشراكة الموجهة للأسواق بما يدعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة في سري لانكا. ويؤكد تحليل الحساسية أن هذه النتائج متينة الأساس.

45 - ليس من المتوقع أن يكون للبرنامج تأثير كبير على النفقات الحكومية الجارية. بل ستكون له آثار إيجابية رئيسية تشمل الخفض المتوقع في تكاليف الساموردي (أي المعونة الاجتماعية)، لأن الأسر العديدة التي ستستفيد من البرنامج لن تنطبق عليها شروط برنامج المعونة الاجتماعية. وسيوفر ذلك للحكومة 52.8 مليون روبية (قرابة 000 537 دولار أمريكي) سنويا بافتراض أن 10 في المائة من المستفيدين (000 80 أسرة) ستخرج من الفئة التي تحصل على 550 روبية شهريا (أو 600 6 روبية سنويا).

حاء – المخاطر

46 - يتعرض البرنامج، كغيره من جميع الأنشطة الإنمائية الأخرى، للمخاطر الخارجية التالية التي تخرج عن سيطرة إدارة البرنامج: (أ) تدهور حالة الأمن؛ (ب) الكوارث المناخية والطبيعية التي تزيد على التقلبات المألوفة في هذه الأحوال؛ (ج) تباطؤ الاتجاهات الإيجابية الحالية للاقتصاد الكلي والعودة إلى ارتفاع معدل التضخم الذي يقلل من معدل النمو الحقيقي وآثاره؛ (د) تغير الإطار المؤسسي بسبب تغير الأحوال السياسية. وفيما يتعلق بالمخاطرتين المناخيتين

الأوليين ستتولى الحكومة والصندوق وإدارة البرنامج استعراض الأوضاع الناشئة والنظر في تعديل البرنامج لمواجهتها. وفي حال التدهور الشديد في الأوضاع الاقتصادية الكلية، يمكن لإدارة البرنامج أن تتقدم باقتراحات لمساعدة المجموعة المستهدفة في التغلب على آثارها. أما التغيرات في الأوضاع المؤسسية فسوف تشترك الحكومة والصندوق في مواجهتها.

طاء – الأثر البيئي

47 - سيدعم البرنامج التدخلات الصغيرة على مستوى القرى في المقام الأول. وستكون هذه التدخلات محلية النطاق وكثيفة العمالة وتتألف أساسا من عمليات الإصلاح أو تنمية المشروعات الريفية الصغيرة. ونظرا لصغر حجم هذه التدخلات نسبيا، فليس من المتوقع أن يكون لمعظمها أثر كبير على البيئة. وسيجري تحديد أي أثر قد يحدث وإدارته بسرعة من خلال الإشراف والتخطيط المناسبين. وستحدد معظم التدخلات من خلال عملية تشاركية للتخطيط القروي وستفحص جميع الأنشطة لتحديد أثرها البيئي واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من أثرها السلبي. وبذلك يصنف البرنامج ضمن الفئة البيئية باء.

ياء – السمات الابتكارية

48 - يتسق البرنامج مع استراتيجية الصندوق في آسيا والمحيط الهادي. وسوف يستهدف بشكل مباشر المناطق الأقل حظا ومساعدة الفئات المهمشة على تحسين إمكانات حصولها على التكنولوجيا والأراضي والمياه والبنية الأساسية والمرافق الريفية. كما أن البرنامج يساعد على تلافي الصراعات ودعم جهود إحلال السلام لأنه سيمكن الفقراء من الحصول على الموارد بأسلوب يتسم بالعدالة. فضلا عن ذلك، سيعزز البرنامج قدرات النساء ويساعد على توفير الظروف المواتية للفقراء. ويتضمن تصميم البرنامج العديد من السمات الابتكارية، وأهمهما: (أ) تقديم الإرشاد من خلال مدارس المزارعين الحقلية التي يتولى المستفيدون إداراتها والقائمة على التحديد التشاركي للقضايا/الموضوعات البحثية؛ (ب) إدخال تحسينات كبيرة على عمليات التسويق من خلال الجمع الحريص بين التعاقد الآجل وتقديم الائتمان لتكوين المخزونات والترويج لإنتاج المحاصيل العضوية؛ (ج) إصلاح شبكات الري بشكل إجمالي، حيث سيجري تطوير البنية الأساسية جنبا إلى جنب مع توفير القدر الكافي من الدعم لتشكيل مجموعات المنتفعين وتدريبها؛ (د) توفير فرص العمل للفقراء باستخدام الصندوق المقترح للحد من الفقر.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

49 - تشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى المقترض ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

50 - وجمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

51 - وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

52 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المساعدة المالية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها خمسة عشر مليونا ومائة ألف (000 100 15 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد غايته 1 سبتمبر/أيلول 2044، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها مائتين وأربعين ألفا وحدة حقوق سحب خاصة (000 240 وحدة حقوق سحب خاصة)، وأن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(اختتمت مفاوضات القرض في 1 سبتمبر/أيلول 2004)

1 - **حسابات البرنامج:** ستفتح الحسابات التالية بموجب البرنامج:

(أ) يفتح مدير برنامج المقاطعة لكل واحدة من المقاطعات التي يعمل فيها البرنامج حساباً جارياً بالروبية السريلانكية ويحتفظ به في مصرف تجاري، تقترحه حكومة سري لانكا ويقبله الصندوق، لتلقّي أموال من القرض المقدم من الصندوق، والمنحة المقدمة من الصندوق، وأي تمويل آخر لعمليات البرنامج، ما عدا الاعتماد المفتوح للقروض التي تقدم إلى المستفيدين من البرنامج بموجب عنصر أنشطة تمويل القروض الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل (الأنشطة الائتمانية)، في مقاطعة البرنامج ذات العلاقة (يشار إلى كل حساب من هذا القبيل باسم "حساب وحدة إدارة البرنامج في المقاطعة". ويُطلب توقيع مدير البرنامج وتوقيع رئيس حسابات وحدة إدارة البرنامج في المقاطعة المعنية كليهما معاً على جميع المعاملات المتصلة بكل حساب وحدة إدارة البرنامج في المقاطعة.

(ب) يفتح منسق البرنامج حساباً جارياً ويحتفظ به بالروبية السريلانكية في مصرف تجاري تقترحه الحكومة ويوافق عليه الصندوق، لتلقّي أموال من القرض والمنحة وأي تمويل آخر لعمليات الصندوق، ما عدا الأنشطة الائتمانية التي تتناولها وحدة تنسيق البرنامج أو تكون مسؤولة عنها ("حساب وحدة تنسيق البرنامج"). ويلزم توقيعا منسق البرنامج ورئيس حسابات وحدة تنسيق البرنامج كليهما معاً على كل المعاملات المتصلة بحساب وحدة تنسيق البرنامج.

(ج) يفتح المصرف المختار لتسهيل القروض المقدمة إلى المستفيدين بموجب الأنشطة الائتمانية (المصرف الرئيسي) حساباً جارياً بالروبية السريلانكية ويحتفظ به في مصرف تجاري تقترحه الحكومة ويوافق عليه الصندوق، لتلقّي التمويل الآتي من القرض وأي تمويل آخر متصل بالأنشطة الائتمانية("حساب الأنشطة الائتمانية للبرنامج"). وستخبر الحكومة الصندوق باسم ولقب الشخص (أو الأشخاص) الذي يأذن له المصرف الرئيسي ويسميه لتشغيل حساب الأنشطة الائتمانية للبرنامج.

2 - **الأنشطة الائتمانية:** تُعقد الاتفاقيات التالية فيما يتعلق بالأنشطة الائتمانية:

(أ) تعقد الحكومة والمصرف الرئيسي اتفاقية إدارة يصرِّح فيها المصرف بالتزامه بأهداف البرنامج ومقاصده. وتنص اتفاقية الإدارة، فيما تنص عليه، على أن تتحمل الحكومة المخاطر التي تتعرض لها الأموال الأجنبية التي ستتاح للحكومة كقرض للمصرف الرئيسي بموجب تلك الاتفاقية، وسيستخدم المصرف الأموال التي ستتاح له لتقديم ائتمانات لمؤسسات تمويل قروض صغيرة مختارة لتقرضها

بدورها إلى المستفيدين من البرنامج. وسيحدد سعر الفائدة التي ستتقاضاها الحكومة من المصرف الرئيسي ويوافق عليها الصندوق.

(ب) سيعقد المصرف الرئيسي مع كل مؤسسة تمويل قروض صغيرة اتفاقية قرض فرعية بناء على أساس اتفاقية قرض ثانوية نموذجية يوافق عليها الصندوق، تعلن بموجبها مؤسسة تمويل القروض الصغيرة المقرضة التزامها بأهداف البرنامج ومقاصده. وتنص هذه الاتفاقية على أن تستخدم مؤسسة تمويل القروض الصغيرة الأموال التي تتاح لها لتقديم ائتمانات للمستفيدين من البرنامج المؤهلين لهذه الائتمانات بموجب اتفاقية القرض الثانوية ولوائح الائتمان.

3 - **الصناديق الدوارة:**

(أ) **الصندوق الدوار للمصرف الرئيسي:** سينشئ المصرف الرئيسي صندوقاً دواراً ويحتفظ به، تودع فيه جميع الإيرادات الصافية من القروض المقدمة لمؤسسات تمويل القروض الصغيرة المقرضة التي تُمَوَّلُ (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) من القرض (ويسمى "الصندوق الدوار للمصرف الرئيسي"). ويستخدم المصرف هذا الصندوق الدوار لتمويل الائتمانات الأخرى التي تقدم لكل مؤسسة تمويل قروض صغيرة مقرضة بموجب الأنشطة الائتمانية وفقاً لاتفاقية التمويل لمدة لا تقل عن (10) سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقية القرض الثانوية ذات الصلة التي يوقعها المصرف الرئيسي مع مؤسسة تمويل القروض الصغيرة المقرضة، أو حتى تاريخٍ آخرَ يحدَّد في اتفاقية الإدارة. ولأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة "الإيرادات الصافية" جميع مدفوعات تسديد رأس المال وجميع مدفوعات الفوائد، ***مخصوماً*** *منها* تكاليف التشغيل والتكاليف الأخرى المعقولة.

(ب) الصندوق الدوار لمؤسسة تمويل القروض الصغيرة: تنشئ كل مؤسسة تمويل قروض صغيرة مقرضة صندوقاً دواراً تودع فيه جميع الإيرادات الصافية من الائتمانات المقدمة للمستفيدين من البرنامج المموَّلين (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) من القرض (ويسمى "الصندوق الدوار لمؤسسة تمويل القروض الصغيرة"). وتستخدم كل مؤسسة تمويل قروض صغيرة صندوقها الدوار لتمويل الائتمانات الأخرى التي تقدم للمستفيدين من البرنامج وفقاً لاتفاقية التمويل لفترة لا تقل عن (10) سنوات من تاريخ توقيع اتفاقية القرض الثانوية ذات الصلة، أو حتى تاريخ آخر تنص عليه اتفاقية القرض الثانوية ذات العلاقة. لأغراض هذه الفقرة تعني عبارة "الإيرادات الصافية" جميع مدفوعات تسديد رأس المال وجميع مدفوعات الفوائد، ***مخصوماً*** *منها* تكاليف التشغيل والتكاليف الأخرى المعقولة.

4 - **حالات التعليق الإضافية:**

(أ) للصندوق أن يعلق حق الحكومة في إنفاق مبالغ أخرى من القرض لدى تكرُّر أي من الأحداث التالية:

(i) في أو بعد التاريخ الفعلي لعدم دخول اتفاقية قرض مصرف اليابان للتعاون الدولي و/أو اتفاقية منحة الوكالة الكندية للتنمية الدولية و/أو اتفاقية منحة برنامج الأغذية العالمي و/أو اتفاقية منحة برنامج

الملحق

الأمم المتحدة الإنمائي حيز النفاذ والمفعول الكاملين في التاريخ أو التواريخ المحددة في هذه الاتفاقيات أو في تاريخ أو تواريخ لاحقة حددتها الاتفاقيات مع مصرف اليابان للتعاون الدولي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي، لهذا الغرض ولم تتوفر أموال بديلة للحكومة بشروط وأحكام مقبولة لدى الصندوق.

(ii) إذا عُلِّقَ حقُّ الحكومة في سحب أموال من قرض مصرف اليابان للتعاون الدولي، أو منحة الوكالة الكندية للتنمية الدولية، أو منحة برنامج الأغذية العالمي، أو منحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أُنهِيَ كلياً أو جزئياً أو أصبح قرض مصرف اليابان للتعاون الدولي مستحقاً وواجبَ الدفع قبل موعد الاستحقاق المتفق عليه؛ أو وقَع أي حدث يمكن، بسبب إشعار أو بانتهاء فترة زمنية محددة، أن يسفر عن أي مما تقدم، و/أو لم تكن ثمة أموال بديلة متاحة للحكومة بموجب أحكام وشروط مقبولة لدى الصندوق.

(iii) أن يتم التنازل عن لوائح الائتمان أو أي حكم من أحكامها أو تعليقُها، أو إنهاؤها، أو تعديلُها، أو تغييرُها بأي شكل آخر دون موافقة مسبقة من الصندوق وقرر الصندوق أن هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير كان له، أو يرجح أن يكون له، أثر مادي ضار على الأنشطة الائتمانية.

(ب) يعلق الصندوق، كلياً أو جزئياً حق الحكومة في طلب سحب مبالغ أخرى من حساب القرض إذا لم يتم وضع تقرير مراجعة حسابات البرنامج السنوي بصورة كاملة ومرضية في غضون اثني عشر (12) شهراً من انتهاء الفترة المحددة في اتفاقية التمويل لتقديم التقرير المالي.

5 - **الشروط الإضافية السابقة لتفعيل اتفاقية التمويل:**

(أ) أن تكون وكالة البرنامج الرائدة قد عينت منسق البرنامج وكل واحد من مديري برامج المقاطعات الأربع حسب الأصول ووافق عليهم الصندوق؛

(ب) أن تكون الحكومة قد فتحت الحساب الخاص في المصرف المركزي لسري لانكا حسب الأصول، وأن يكون كل حساب من حسابات البرنامج الستة قد فُتِحَ حسب الأصول؛

(ج) أن يكون كل من منسق البرنامج، ومديري برامج المقاطعات، ووحدة تنسيق البرنامج، ورؤساء الحسابات في وحدات إدارة برامج المقاطعات قد أُعْطِيَ السلطات والصلاحيات اللازمة لتشغيل الحساب الخاص وحسابات البرنامج ذات الصلة، حسبما يكون الحال، كما هو مطلوب في اتفاقية التمويل؛

(د) أن تكون الحكومة قد وضعت أحكام الميزانية اللازمة للسنة الأولى من سنوات البرنامج؛

(هـ) أن تكون الحكومة قد أنشأت حسب الأصول مجلس السياسة والإشراف، ومجالس البرنامج الإقليمية الثلاثة، ووحدة تنسيق البرنامج، ووحدات إدارة برامج المقاطعات الأربع؛

(و) أن تكون اتفاقية التمويل قد وُقِّعَت حسب الأصول وأن تكون الحكومة قد أذنت بالفعل بتوقيعها وتنفيذها وصدقت عليهما بكل الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛

الملحق

(ز) أن تكون الحكومة قد سلمت إلى الصندوق رأياً قانونياً مواتياً صادراً عن النائب العام أو مستشار قانوني آخر للحكومة مقبول لدى الصندوق بشكلٍ ومضمونٍ مقبولَين لدى الصندوق.

6 - **شرط مسبق لسحب الأموال:** لا تُسحب أي أموال فيما يتعلق بنفقات متعلقة بالأنشطة الائتمانية حتى تقدَّمَ اتفاقية الإدارة التي تحتوي، فيما تحتوي عليه، على لوائح الائتمان واتفاقية القرض الثانوية النموذجية، إلى الصندوق ويقبلها الصندوق.

7 - **ممارسات مكافحة الآفات:** يحافظ الأطراف في البرنامج ، كجزءٍ من المحافظة على الممارسات البيئية السليمة، كما هو مطلوب في الفرع 7-15 من *الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية*، على ممارسات مكافحة الآفات بموجب البرنامج؛ ولتحقيق هذه الغاية، تضمن الحكومة ألاّ تشمل المبيدات التي تُشترى بموجب البرنامج على أي مبيد محظور بموجب مدونة قواعد السلوك الدولي بشأن توزيع المبيدات واستخدامها، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بصيغتها المعدلة بين الحين والآخر، أو يكون وارداً في الجدول 1 (المواد الخطرة للغاية) والجدول 2 (المواد الخطرة جداً) من تصنيف المبيدات الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية بحسب الخطورة والتصنيف في الفترة 1996-1997، بصيغته المعدلة بين الحين والآخر.

8 - **تأمين العاملين في البرنامج:** تؤمن الحكومة كبار موظفي البرنامج ضد الأخطار الصحية والحوادث بقدر ما يتفق ذلك مع الممارسات المعتادة في جهاز الخدمة المدنية الوطنية.

9 - **التركيز على التمايز بين الجنسين – التنفيذ:** تضمن الحكومة أن تكون طرائق التنفيذ حساسة لاعتبارات التمايز بين الجنسين وأن يطبق الأطراف في البرنامج هذا المبدأ في أنشطتهم. وتضمن الحكومة أن تُمثَّلَ النساء المستفيدات من البرنامج تمثيلاً تاماً على قدم المساواة مع الرجال في كل أنشطة البرنامج وأن يحصلن على منافع ملائمة من مخرجات البرنامج. وسيُوفَّر تدريب فيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين وتدريب ومساعدة للخبراء في هذا المجال.

10 - **التركيز على التمايز بين الجنسين – موظفو البرنامج وإدارته:** ستُلتَمَسُ مشاركة النساء على قدم المساواة في مجلس السياسة والإشراف على البرنامج وفي مجالس البرنامج الإقليمية في المقاطعات الثلاث. وسيتم اختيار وتعيين كبار موظفي البرنامج (منسق البرنامج ومديري برامج المقاطعات) بطريقة حساسة للتمايز بين الجنسين. وإذا تساوت كل الأمور، فيما يتعلق بتعيين موظفين للبرنامج، تعطى الأفضلية للنساء المرشحات للوظائف.

11 - **الرصد:** في غضون اثني عشر (12) شهراً بعد تفعيل القرض، ينشئ البرنامج نظاماً للرصد تكون لديه القدرة على تقييم تنفيذ البرنامج تقييماً صحيحاً. وفي كل اتفاق توريد خدمات بين وحدة إدارة البرنامج في المقاطعة/وحدة تنسيق البرنامج وكل مورِّد خدمات متعاقَد معه، تُحَدَّدُ المؤشرات التي سيرصدها البرنامج. وتشمل هذه المؤشرات، بقدر ما يكون ذلك ممكناً عملياً، بيانات عن الأثر بقدر ما يكون ذلك تحت سيطرة مقدم الخدمات المتعاقد معه.

12 - **التقارير المرحلية:**

الملحق

(أ) **التقارير المرحلية الفصلية:** في إعداد وتقديم التقارير المرحلية الفصلية والتقارير السنوية الموحدة عن البرنامج، يقدم كل طرف في البرنامج تقارير مرحلية فصلية تتـــناول التقدم الفني والمادي اللذين تحققا أثناء الفصل المعني، وتضم بيانات مالية تتصل بالنفقات في الفصل المذكور، إلى وحدة إدارة البرنامج في المقاطعة المعنية. وتعد كل وحدة إدارة البرنامج في المقاطعة تقريراً مرحلياً فصليا عن أنشطة البرنامج في جزئها من منطقة البرنامج في الفصل المذكور، وتقدم هذا التقرير المرحلي للمقاطعة إلى وحدة تنسيق البرنامج لكي تضع تقريراً موحداً عن البرنامج في الفصل المعني.

(ب) **التقرير المرحلي السنوي:** ستكون التقارير المرحلية الفصلية أساساً لإعداد التقارير المرحلية السنوية للبرنامج، التي تعد وتحضر وتوحد بنفس الطريقة التي أُعِدَّت بها التقارير المرحلية الفصلية. بالإضافة إلى ما تقدَّمَ، تقدم كل وحدة إدارة برنامج مقاطعة تقارير سنوية للمقاطعة إلى مجلس البرنامج الإقليمي للموافقة عليها.

13- **إنشاء معهد مستقل لتنمية المنطقة الجافة:** ستجرى مراجعة ناقدة لهياكل/ترتيبات التنظيم والإدارة المقترحة للبرنامج، التي تتوقع إنشاء هيئة مستقلة في وقت لاحق لتنمية المنطقة الجافة، أثناء المراجعة المتعمقة الثانية للتحقق من وجود الشروط والمقتضيات القانونية لكي يصبح هيئة مستقلة. وتتخذ الحكومة عند ذلك قراراً وتبدأ أعمالاً تحضيرية ملائمة لإنشاء المعهد أو الهيئة قبل تاريخ اكتمال البرنامج.

14- **منهجية مدرسة المزارعين الميدانية:** سيتم في بداية السنة الثالثة من سنوات البرنامج استعراض منهجية تطوير وتنفيذ مدرسة المزارعين الميدانية التي يشارك المزارعون في إدارتها، بغية تقييم مدى فعاليتها والاتفاق على إجراء التعديلات الملائمة والاتفاق على اعتمادها بوجه عام وتوسيعها في منطقة البرنامج.

15- **اختيار خزان صغير:** لكي يصبح خزان صغير قابلاً للاختيار من أجل تدخل البرنامج، بموجب عنصر الإصلاح الزراعي، ينبغي توفُّر المعايير التالية فيما يتعلق بالخزان المذكور:

(أ) أن يعرب المجتمع المحلي عن طلبه إصلاح خزان من هذا القبيل والتزامه بالمحافظة على الخزان الذي أعيد إصلاحه؛

(ب) أن يكون الإصلاح ممكناً عملياً في حدود ميزانية البرنامج؛

(ج) أن توجد لأفراد المجتمع المحلي حقوق في الأرض مقبولة/ أو أن يوجد حل ممكن بقاؤه لأي مشاكل محتملة للوصول إلى الأرض أو حقوق استخدامها؛

(د) أن تكون مجموعة مستخدمي مياه قد أُنشئت وسُجِّلت حسب الأصول؛

(هـ) أن تكون مجموعة مستخدمي المياه قد وافقت على: (i) إنشاء صندوق تشغيل وصيانة لدى مصرف ذي سمعة جيدة، بعد أول حصاد يحصدونه بعد إتمام إصلاح الخزان الصغير، وتودِع مجموعة مستخدمي المياه آنذاك مبلغاً من المال يكفي لتغطية تكاليف الصيانة المقدرة للخزان لفترة الإثني عشر شهراً التالية لتشغيل الخزان؛ (ii) تجديد موارد صندوق التشغيل والصيانة هذا وإبقاؤه؛

(و) أن تكون مجموعة مستخدمي المياه قد صممت ونفذت خطة لاستعادة تكاليف الصيانة تكفل استدامة الإصلاح بعد انتهاء البرنامج.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

SRI LANKA

Land area (km² thousand) 2001 a/	64.6
Total population (million) 2001 a/	18.73
Population density (people per km²) 2001 a/	290
Local currency	Sri Lanka Rupee (LKR)

Gross national income per capita (USD) 2001 a/	880
GDP per capita growth (annual %) 2001 a/	-2.8
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 a/	14
Exchange rate: USD 1 =	LKR 98.25

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 a/	1.3
Crude birth rate (per thousand people) 2001 a/	18
Crude death rate (per thousand people) 2001 a/	6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 a/	17
Life expectancy at birth (years) 2001 a/	73
Number of rural poor (million) (approximate) a/	n/a
Poor (as % of total rural population) a/	n/a
Total labour force (million) 2001 a/	8.26
Female labour force (as % of total) 2001 a/	37
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 a/	106 b/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 a/	8
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 c/	2 771
Malnutrition prevalence, height-for-age (% of children under 5) 2001 d/	14
Malnutrition prevalence, weight-for-age (% of children under 5) 2001 d/	29
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 a/	4 b/
Physicians (per thousand people) 2001 a/	n/a b/
Population using improved water sources (%) 2000 d/	77
Population with access to essential drugs (%) 1999 d/	95-100
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 d/	94
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 a/	14
Fertilizer consumption (hundreds of g per ha of arable land) 2000 a/	2 766
Food production index (1989-91 = 100) 2001 a/	123
Cereal yield (kg per ha) 2001 a/	3 280
Land Use	
Arable land (as % of land area) 2000 a/	14
Forest area (as % of total land area) 2000 a/	30
Irrigated land (as % of cropland) 2000 a/	35

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 a/	15 911
Average annual rate of growth of GDP a/	
–1981-1991	3.9
–1991-2001	4.9
Sectoral distribution of GDP 2001 a/	
–% agriculture	19
–% industry	27
–% manufacturing	16
–% services	54
Consumption 2001 a/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	10
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	75
Gross domestic savings (as % of GDP)	15
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 a/	4 817
Merchandise imports 2001 a/	5 925
Balance of merchandise trade	-1 108
Current account balances (USD million)	
–before official transfers 2001 a/	-1 411
–after official transfers 2001 a/	-265
Foreign direct investment, net 2001 a/	172
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 a/	-10
Total expenditure (% of GDP) 2001 a/	26
Total external debt (USD million) 2001 a/	8 529
Present value of debt (as % of gross national income) 2001 a/	42
Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 a/	10
Lending interest rate (%) 2001 a/	19
Deposit interest rate (%) 2001 a/	11

a/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2003
b/ Data are for years or periods other than those specified.
c/ United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report*, 2000
d/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

PREVIOUS IFAD FINANCING IN SRI LANKA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
Kirindi Oya Irrigation and Settlement Project	AsDB	AsDB	HC	12 Apr 78	03 Jul 78	30 Jun 86	L - I - 1 - SRI	USD	12 000 000	100%
Kirindi Oya Irrigation and Settlement Project	AsDB	AsDB	HC	12 Apr 78	03 Jul 78	30 Jun 86	L - I - 109 - SR	SDR	5 500 000	64%
Anuradhapura Dry Zone Agriculture Project	AsDB	AsDB	HC	05 Dec 80	29 Jun 81	30 Jun 89	L - I - 58 - SR	SDR	11 350 000	33%
Coconut Development Project	AsDB	AsDB	HC	17 Dec 81	13 Oct 82	30 Jun 88	L - I - 85 - SR	SDR	7 100 000	43%
Badulla Rural Development Project	IFAD	World Bank	HC	09 Dec 82	18 Jul 83	30 Nov 93	L - I - 111 - SR	SDR	12 950 000	81%
Kegalle Rural Development Project	IFAD	World Bank	HC	05 Dec 85	08 Jul 86	30 Jun 96	L - I - 179 - SR	SDR	7 500 000	83%
Small Farmers and Landless Credit Project	IFAD	UNOPS	HC	26 Apr 88	28 Mar 89	31 Dec 97	L - I - 219 - SR	SDR	4 850 000	86%
Second Badulla Integrated Rural Development Project	IFAD	UNOPS	HC	04 Apr 91	12 Aug 92	31 Mar 03	L - I - 283 - SR	SDR	9 900 000	91%
North-Western Province Dry Zone Participatory Development Project	IFAD	AsDB	HC	09 Sep 92	22 Feb 93	30 Jun 01	L - I - 309 - SR	SDR	6 150 000	74%
North-Central Province Participatory Rural Development Project	IFAD	UNOPS	HC	13 Sep 95	09 Jan 96	30 Jun 04	G - I - 23 - LK	USD	100000	45%
North-Central Province Participatory Rural Development Project	IFAD	UNOPS	HC	13 Sep 95	09 Jan 96	30 Jun 04	L - I - 384 - LK	SDR	5 450 000	98%
Matale Regional Economic Advancement Project	IFAD	UNOPS	HC	03 Dec 98	15 Dec 99	30 Jun 06	G - I - 61 - LK	USD	50 000	89%
Matale Regional Economic Advancement Project	IFAD	UNOPS	HC	03 Dec 98	15 Dec 99	30 Jun 06	L - I - 493 - LK	SDR	8 350 000	40%

AsDB = Asian Development Bank. UNOPS = United Nations Office for Project Services. HC = highly concessionary. SDR = special drawing right.

LOGICAL FRAMEWORK

Goal	Indicators	Source of Information	Risks/Assumptions
Incomes and livelihoods of 80 000 households in the dry zones sustainably increased and improved	-Number of households with improved asset indices; -Percentage increase in households above poverty line, disaggregated by gender; -Percentage decrease in child malnutrition, disaggregated by gender	-Sample household surveys; -Government surveys and statistics; -Participatory impact monitoring; -Field observations, progress and supervision report	
Purpose	**Indicators**	**Source of Information**	**Risks/Assumptions**
Put in place a mechanism to mobilize resources and services sustainably to increase production and add value to produce in the dry zones	-10% of members graduating from Samurdhi, gender disaggregated; -Incomes of members increased by 20-60%, gender disaggregated; -Daily returns to labour increased by 20-60%, gender disaggregated; -Volume of investment flows to area	-Household surveys; -Self-monitoring and surveys; -Progress and supervision reports	-Stable and secure macroeconomic and country setting; -Increased incomes do not induce conspicuous consumption; -No de-capitalization of the poor due to natural disasters and emergencies
OUTPUTS Component	**Indicators (gender disaggregated)**	**Source of Information**	**Risks/Assumptions**
Improved and increased use of rainfed lands by 72 000 poor households (50% women)	-Number persons trained in FFSs; -Adoption rates of new technologies; -Diversification of production packages; -Percentage increase in productivity per ha of rainfed land; -Area (ha) of rainfed land under production; -Total production of rainfed crops; -Number farmers engaged in rainfed agriculture; -Cost of production reduced (e.g. rice)	-Self-monitoring and surveys (participatory analysis and household surveys) -Progress reports by implementing agencies; -Supervision reports	-No drought occurs; -No negative producer price trends; -Demand for rainfed crops continue; -Low competition for limited labour. -Rainfed technologies disseminated
Irrigated crop production increased over 5 000 ha to cover needs of 10 200 smallholders (30%women)	-Number and ha of micro-tanks rehabilitated; -Irrigated hectarage cropped regularly; -Crop yields in each season and each year -Total production from irrigated plots; -Availability of water in micro-tanks; -Number undisputed usufruct rights to micro-tanks; -Cropping intensity on the micro-tanks; -Level of crop diversification away from paddy	-Programme progress reports; -Self-monitoring and field surveys; -Supervision reports	-Market channels/linkages function; -Paddy prices do not slump; -Crop diversification feasible -No major drought occurs; -Farmers take charge of operation and maintenance; -Competing waters uses resolved

Goal	Indicators	Source of Information	Risks/Assumptions
Marketing opportunities and linkages expanded and value added to the agricultural production from rainfed and irrigated areas	-Number of forward contracts executed; -Quantity and percentage increase in output marketed -Average farmgate price of major crops; -Ratio of produce disposed of in hungry season; -Percentage rise in the maximum price of produce; -Volume of crop storage capacity constructed; -Level of investments by micro finance institutions and private sector; -Percentage increase of farmers selling surpluses; -Percentage increase in economic activity; -Number of microenterprises operating after four years; -Success of inventory credit pilot activity; -Number of jobs generated -Percentage increase in microenterprises in area; -Expansion of marketing channels available	-Market surveys; -Self-monitoring and field surveys; -Progress reports by implementing agencies; -Supervision reports	-Market conditions are not disrupted by external factors (conflict, dumping, etc.); -Market prices are attractive; -Private sector is interested in investment in area over time -Niche markets are identified
Diversification of sources of income for 5 000 families, mainly women (80%) through expanded microfinance services	-Percentage increase in non-farm economic activity; -Number of farmers engaged in off-farm activities; -Expansion of MFI activities in the area; -Number of viable investment opportunities in area; -Number of small economic groups active; -Number of active savers and borrowers; -Amount of savings and loans distributed; -Value of gross loan portfolio	-Self-monitoring and market surveys; -Programme progress reports; -Self-monitoring and field surveys; -Field and market surveys; -Financial statements of MFIs	-No competition for family labour; -Terms and conditions of credit rights; -Expanded microfinance services are used for increasing income-generating activities
Priority community infrastructure constructed and operated	-Number of community groups operating successfully; -Number of people belonging to community groups; -Number and types of infrastructure developed; -Percentage usage of infrastructure disaggregated; -Employment generated in maintenance gangs	-Programme progress reports; -Self-monitoring and surveys; -Supervision reports	Conditions are conducive for communities to agree on priority infrastructure eligible under the programme

Note: The Logical Framework does not contain quantified targets. District programme managers will set their targets in the annual work plan and budget on the basis of participatory programming in the GN and DS divisions and the district, which will be closely supervised, monitored and evaluated in terms of average costs per beneficiary compared to similar programmes.

APPENDIX IV

ORGANIZATION AND MANAGEMENT

A. Programme Organization[1]

1. The programme will be implemented under the overall responsibility of the Ministry of Agriculture, Livestock, Land and Irrigation The secretary of that ministry will chair the Policy and Oversight Board, which will include representatives of: (a) the Ministry of Provincial Councils and Local Government; (b) the three ministries in charge of Udarata (Up-country), Rajarata (King's country) and Uva-Wellassa development; (c) the three provincial councils concerned, namely, North-Central, North-Western and Uva; and (d) the Chamber of Commerce. Women will be fairly represented in the board. The board will ensure that the programme is implemented in concurrence with government policies and the stipulations in the financing agreements of the external financiers, and it will coordinate with other projects and programmes. It will analyse and decide on any policy and implementation issues presented to it for consideration by the district programme managers and provincial programme boards. The secretariat of the board will be assured by a programme coordination unit, headed by a programme coordinator.

2. The board will appoint the programme's key staff: the four district programme managers and the programme coordinator. Candidates will have a profile and experience in line with the Terms of Reference and will be acceptable to IFAD, and women will represent at least 50%. The board will be responsible for authorizing, through the chair of the National Policy and Oversight Board and with the help of the national programme coordinator, the contracting of activities across districts, such as technical assistance, policy studies, and baseline and repeater surveys.

3. A provincial programme board in each province will be chaired by the chief secretary and include a representative of the implementing agencies, the district secretaries concerned, a representative of the Chamber of Commerce and representatives of the community organizations. The district programme manager will serve as the secretary of the provincial board. In cases where there are more than one district per province involved in the programme, the district programme managers concerned will be co-secretaries of the board. The provincial board will review and approve the annual work programme and budget drawn up by the district programme managers; it will monitor progress, and it will review and approve the annual report and the financial statements.

4. District programme managers will be appointed in each district; they will head the autonomous district programme management unit and be responsible for the day-to-day implementation of the programme in their districts according to the approved annual work programme and budget, as well as the recruitment of the proper staff in the unit. The recruitment of the division monitoring officer is also the responsibility of the district programme manager. All programme management staff will be recruited on a contract basis so as to attract high-quality staff. Civil servants who wish to qualify must obtain suitable secondment arrangements from their parent ministry and the Public Service Commission. In the recruitment of all staff, gender balance will be pursued, and, in view of past performance on this point in previous IFAD projects, preference will be given, at equal qualifications, to women candidates. By the end of programme year 3, the goal is to have women account for 50% of all professional staff.

5. The programme coordination unit will be located at the national level, and it will be responsible for facilitating programme management and implementation in the districts. The coordinator will report to the secretary of the Ministry of Agriculture, Livestock, Land and Irrigation and will carry out the functions of the secretariat of the Policy and Oversight Board. The unit will facilitate the programme's external relations and communications and will consolidate annual programmes and budgets, as well as periodic and annual reports.

[1] See the Organization Chart in Appendix V.

6. The legal establishment of the Policy and Oversight Board, the three provincial programme boards and the four district programme management units will be a condition of effectiveness. All these bodies will have a fair representation of women.

7. The selection and appointment, in a gender-sensitive manner, of the key staff (the four district managers and the coordinator) acceptable to IFAD is a further condition for effectiveness.

B. Implementation

Selection of GNs

8. As indicated before, GNs will be selected on the basis of poverty and remoteness (proxy) indicators available at the DS division level. Indicators will include:

- the level of income per person (lowest is first)
- the percentage of the population receiving Samurdhi support (highest is first)
- the area of arable land per person (lowest is first)
- the percentage of arable land area under irrigation (lowest is first)
- the distance to the DS division capital (highest is first)
- the literacy rate among women (lowest is first)
- the primary school enrolment rate (lowest is first)

9. On the basis of this ranking, the poorest half of all GN divisions will be selected. Some arbitration may be required to form clusters for the ease of implementation and supervision.

Phasing

10. The programme will be implemented in a phased manner, but simultaneously across the four districts. The bases for phasing are the following elements.

- All GN divisions that were covered by previous IFAD projects in Anuradhapura (254 GNs) and Badulla (284 GNs) will be covered from programme year 1 onwards for a period of three years and a half.
- In Anuradhapura, the programme will extend to an additional 126 of the poorest GN divisions that were not covered by the previous project. The corresponding number of the additional poorest GNs in Badulla is 142. The programme will support these GNs over a period of three years and six months. These GNs will be phased in over a period of five years according to a phasing of 5% of the total GNs in programme year 1, 10% in programme year 2 and programme year 3, 40% in programme year 4, when the GNs in (1.) are phased out, and 35% in programme year 5
- In Kurunegala, the programme will cover 185 of the poorest GNs, and in Monaragala the number will be 86 GNs; the phasing in of these GNs will occur according to a schedule of 10% in programme year 1, 20% in programme year 2, 30% in programme year 3 and 20% in programme year 4 and programme year 5.

Components

11. **FFSs**. As there is no broad experience with a participatory and farmer-managed FFS, the initial two years will be considered a pilot phase. The implementation will require the following broad steps.

- Recruitment will be undertaken of experienced technical assistance from countries in the region, with expertise in the methodology of participatory extension and farmer-managed FFSs.
- The participatory analysis of priority constraints in upland farming and the identification of potential solutions of interest to school members will be carried out. Care will be taken to ensure that issues are also in the interest of women, as these will constitute at least 50% of the FFS members. This will require the contracting of an NGO for the participatory analysis and of technical expertise from universities, private firms, public line agencies, or farmer groups for the development of the potential solution.
- A school piloting programme and training curriculum will be developed by the same institutions that developed the potential solution.
- The training of agrarian services department staff in the participatory approach and farmer management of the FFSs, to be carried out by the agency that developed the curriculum and the technical assistance.
- The FFS will be conducted with support from the agrarian services department staff and the NGO. Support will be provided for farmers undertaking their own FFSs.

12. **Marketing**. The promotion of forward sales contracts will require the contracting of a facilitating agency with experience in this matter gained under the previous Central Bank pilot programme. For organic products, direct contracting of an operator in the export market is required. The same operator should also be responsible for certification and technical assistance to farmers. The Regional Development Department of the Central Bank will provide technical advice on a contract basis. The department will also carry out the pilot inventory credit programme. All implementing agencies will be made aware of the project's gender strategy and the minimum requirement of the 30% participation of women.

13. **Microenterprise Development**. The programme will invite experienced service providers to submit proposals for support for microenterprise development in the GN divisions in the programme area. For this purpose, the following steps would be taken:

- the registration of interest by service providers;
- the shortlisting of potential service providers;
- the invitation of proposals and evaluation, including the gender impact;
- the implementation of approved proposals by service providers over a period of up to 24 months; and
- monitoring by the programme.

14. Microenterprises are characterized by an employment level of less than five persons and/or an asset base, excluding land and buildings, of from LKR 50 000 to LKR 5 million.

15. **Micro-Tank Rehabilitation**. The selection of the micro-tanks to be rehabilitated will be carried out by the district programme manager on the basis of the following criteria.

- The community has expressed effective demand and considers rehabilitation a priority.
- The tank is still being used for irrigation and has not been abandoned.
- The rehabilitation is feasible within the budget foreseen.
- The command area is sufficiently developed or can be developed without excessive cost.
- All farmers in the command area have permits or titles, or can be helped to get these in a cost-efficient manner.
- The potential users have established a maintenance fund covering at least the costs of 12 months of current maintenance and have developed a policy of cost recovery for maintenance.

- The participation of women will be at least 30%.

16. Once the potential users have set up a water users group, training in operation and maintenance will be provided prior to the start of the works. Extension training will also be provided on demand.

17. The execution of the works will be contracted to the users group, where needed, with technical back-up from a private contractor. Supervision will be provided by the Irrigation Department, a private firm, or an NGO.

18. **Microfinance and Income-Generating Activities**. Experienced and successful microfinance institutions will be invited to submit proposals to extend their services to the programme target group in poor and remote GN divisions. Proposals will be evaluated on the following criteria:

- the proposed area to be covered;
- the number of poor household members by gender expected to be involved, with a minimum participation of women of 80%;
- the gender approach proposed;
- the type of services proposed: group formation, training, savings mobilization, internal loan schemes, linkages with formal financing institutions;
- the type of income-generating activities to be supported and the financial feasibility of income-generating activities;
- the period of intervention and the costs per beneficiary.

19. Microfinance institutions with a proven track record and a proven liquidity constraint are eligible to obtain a credit line from the programme. For this purpose, a subsidiary loan agreement needs to be executed between the institution and the Treasury Department that is acceptable to IFAD. The subsidiary loan agreement needs to specify the following:

- the amount of the loan;
- the maturity of the loan up to eight years, with a grace period of up to five years;
- that the principal repayments constitute a revolving fund at the institution for the purpose of re-lending to the target group;
- that on-lending will be in rupees, and the interest rate covers the foreign-exchange risk for the Treasury.

20. **Priority Community Infrastructure**. The identification of the priority community infrastructure will be the result of participatory assessments in the communities undertaken by an experienced and qualified NGO. Design issues will also be detected in a participatory manner, while technical design will be carried out by qualified private firms and/or NGOs. In cases of investments in renewable energy, close coordination and collaboration with the expertise in the World Bank-financed Renewable Energy for Rural Economic Development Project will be ensured. The overall participation of women in this component will be at least 50%.

C. Monitoring and Evaluation

21. Under the programme approach of contracting out all activities, the monitoring of contract performance is an essential activity of programme management. To be able to evaluate contract implementation, the programme will have to gather its own monitoring data because it cannot rely on the implementing agencies to provide the required data. For this purpose, a network of monitoring units will be established.

APPENDIX IV

22. In each implementation agreement between the district programme manager and an implementing agency, the indicators that will be monitored by the programme will be specified. As far as feasible, these indicators will include data on impact to the extent this is under the control of the implementer.

23. In the Logical Framework in Appendix V, a series of indictors by gender have been defined. This also takes into account the requirements of IFAD's Results Management System, which was under preparation at the time of the appraisal mission. Under the Special Operations Facility financing, a monitoring specialist will be recruited to establish the system of contract indicators to be monitored and to define the data-collection methodology and the manner and frequency of analysis required.

APPENDIX V

DRY ZONE LIVELIHOOD SUPPORT AND PARTNERSHIP PROGRAMME

ORGANIZATION CHART